

**التغيرات التي تحدث في أواخر الأسماء المعتلة
دراسة تحليلية**

إعداد الدكتورة

شريفة زيادة دسوقي البغدادى
الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية العربية للبنات بدمنهور
جامعة الأزهر

التغييرات التي تحدث في أواخر الأسماء المعتلة دراسة تحليلية

شريفة زيادة دسوقي البغدادي

قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية العربية للبنات - جامعة الأزهر - دمنهور

- جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: sharifaal-baghdadi.7219@azhar.edu.eg

الملخص:

فلقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على النحو التالي:

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها عنوان البحث، والمنهج المتبع في إعداده.

وأما التمهيد: فقد جاء تحت عنوان: (إطالة على الأسماء المعتلة والشبيهة

بالصحيحة، والتغييرات التي تتأثر بها أواخرها)، ويشمل:

أولاً: الأسماء المعتلة.

ثانياً: التغييرات التي تتأثر بها أواخر الأسماء المعتلة.

وأما المبحث الأول: فعنوانه: (التغييرات التي تحدثها التثنية والجمع في أواخر الأسماء

المعتلة)،

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: (التغييرات التي يحدثها التصغير في أواخر بعض الأسماء

المعتلة).

وأما المبحث الثالث: فعنوانه: (التغييرات التي يحدثها النسب في أواخر الأسماء

المعتلة).

وأما المبحث الرابع: فعنوانه: (تغييرات متفرقات في أواخر بعض الأسماء المعتلة)

وأما الخاتمة: فقد ضمنيتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأما نبيه المصادر والمراجع: فقد ذكرت فيه المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في

إعداد البحث.

الكلمات المفتاحية: التغييرات - تحدث - أواخر - الأسماء المعتلة - دراسة -

تحليلية

The changes that occur at the end of the defective names are an analytical study

Prepared by: Prof. Sherifa Ziada Desouky El-Baghdady
Head of the Department of Linguistics, Faculty of Islamic Arab Studies for Girls in Al Azhar university. Damanhur. The Egyptian Arabic Republic
E-mail; sharifaal-baghdadi.٧٢١٩@azhar.edu.eg

**The nature of the research required that it be in the introduction, preliminary, and four sections, and a conclusion, and proven for the sources and references, and an index of topics.

** As for the introduction: it mentioned the title of the research, and the approach taken in preparing it.

** As for the introduction: it came under the heading: (a look at the bad and correct names, and the changes that are affected by them late), and includes:

First: Bad Names.

Second: The changes that are affected by the most recent bad names.

** As for the first topic: its title: (the changes that are caused by Deuteronomy and pluralism in the end of the defective names),

** As for the second topic: its title: (the changes caused by the reduction in the late some bad names).

** As for the third topic: its title: (the changes caused by the lineage in the end of the defective names).

** As for the fourth topic, its title is: (Miscellaneous changes in the late days of some disgraced names).

** As for the conclusion: it included the most important results that it reached through research.

** As for the proven sources and references: I mentioned the sources and references that depended on it in preparing the research.

Keywords: changes – spoken- Late - sick names - study - analytical

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة

الحمد لله على ما صنع نعمائه، والشكر له - سبحانه - على ما فرآه، وصلاته وسلامه على صفة الصفوة من مرسله وأبيائه، وعلى آله، وصحبه، وسائر أوليائه.

وبعد،،،،

فإن اللغة العربية لغة غنية بالمفردات، ومن تلك المفردات الأسماء المعتلة، وهي: (المقصور، والممدود الذي ألفه منقلبة عن أصل، والمنقوص، والشبيه بالصحیح) ، ومما لا شك فيه أن أواخرها يتأثر بما يطرأ عليها أو على بعضها من تغييرات في أواخرها كالتثنية، والجمع السالم بنوعيه، والنسب، والاتصال بتاء التأنيث والضمير وما الاستفهامية، أو في وسطها كالتصغير، أو في بنيتها بما فيها أواخرها كبعض جموع التكسير.

وهذا التغيير الذي يحدث في أواخرها (لاماتها) قد يكون بحذفها، أو بردها بعد أن كانت محذوفة، أو بقلبها، أو بقلبها وزيادة، بالزيادة فقط.

ويكون التأثير - مع اختلافه - على أواخرها جميعاً بنفس ما طرأ على مفرداتها من تغييرات، أو يختص ببعضها دون الآخر، وقد استغنت بالله - عز وجل - على البحث في هذا الموضوع، وجعلت عنوانه: ((التغييرات التي تحدث في أواخر الأسماء المعتلة دراسة تحليلية))

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها عنوان البحث، والمهج المتبع في إعداده.
وأما التمهيد: فقد جاء تحت عنوان: (إطالة على الأسماء المعتلة والشبيهة بالصحيفة، والتغييرات التي تتأثر بها أواخرها)، ويشمل:
أولاً: الأسماء المعتلة.
ثانياً: التغييرات التي تتأثر بها أواخر الأسماء المعتلة.

وأما المبحث الأول: فعنوانه: ((التغييرات التي تحدثها التثنية والجمع في أواخر الأسماء المعتلة)).

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: (التغييرات التي يحدثها التصغير في أواخر بعض الأسماء المعتلة).

وأما المبحث الثالث: فعنوانه: (التغييرات التي يحدثها النسب في أواخر الأسماء المعتلة).

وأما المبحث الرابع: فعنوانه: (تغييرات تهجتها في أواخر بعض الأسماء المعتلة)

وأما الخاتمة: فقد ضمنها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأما نبيها المصادر والمراجع: فقد ذكرت فيه المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إعداد البحث.

وقد اتبعت في بحثي هذا:

* * المنهج التحليلي .

* * عرض آراء النحاة، وترجيح ما يبدو قوياً منها بالأدلة والبراهين.

وبعد،،،،،

فقد بذلت الجهد فيه قدر استطاعتي، ولم أذخر وسعاً في سبيل إنجازه، وسبر أغواره، وأسأل الله عز وجل - أن أكون قد وفقت في ذلك، وأن يجعله الله - عز وجل - في ميزان حسناتي، إنه ولي ذلك، والقادر عليه.

الباحثة

التمهيد

إحالة على الأسماء المعتلة والشبيهة بالصحيحة، والتغييرات التي تتأثر بها أواخرها

أولاً: الأسماء المعتلة

تتعدد الأسماء المعتلة ما بين المقصور، والممدود ذي الألف المنقلبة عن أصل، والمنقوص، والشبيه بالصحيح، وسأحدث عن كل منها بإيجاز فيما يلي:
أ- الممدود: هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفاً زائدة^(١)، وعنه قال المبرد: "فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية همزة؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بد من حذف أو تحريك؛ لئلا يلتقي ساكنان"^(٢).

وإنما سمي الممدود ممدوداً؛ لأن ألفه تمدد، لأجل وقوع الهمزة بعد ألفه، ولا يشكل تعريف الممدود بمثل: "جاء، وشاء"؛ لأنه ليس باسم^(٣).
والممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما أصلية، والأصلية: إما غير بدل، نحو: (قراء، ووضاء)، وإما بدل، نحو: (كساء، ورداء، وحياء)، أو زائدة: والزائدة إما للتأنيث، نحو: (حمراء وصحراء)، وإما للإلحاق، كـ(علباء(٤)، و(قوباء(٥)).

فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود - اصطلاحاً - نحو: (ماء)، وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائدة وفي آخر الاسم تاء التأنيث - نحو:

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢ / ٥١٢، وينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢ /

٤٣٧، وشرح كتاب الحدود في النحو ص ١٢٠.

(٢) المقتضب للمبرد ٣ / ٨٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاسترأبادي ١ / ٥٦٦.

(٤) علياء: عَصَبُ العُنُقِ. ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة (ع.ل.ب).

(٥) قوباء: قَالَ اللَّيْثُ: الجَرَبُ يُقَوَّبُ جِلْدُ البَعِيرِ فَتَرَى فِيهِ قُوباً قَدْ انْحَرَدَتْ مِنَ الوَبْرِ، وَلِذَلِكَ

سَمِيَتْ القُوبَاءُ الَّتِي تَخْرُجُ فِي جِلْدِ الْإِنْسَانِ فَتَدَاوِي بِالرِّيقِ. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري

مادة (ق.و.ب).

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤٤٤ بتصرف.

(هناة)... لأن الممدود لا بد أن يكون مختوماً بالهمزة، وتجري عليها حركات ضبطه(١).

والمدّ مقيس في كل معتلّ الآخر قبل آخر نظيره من الصّحيح ألف إمّا لزوماً وإمّا غلبةً، فاللزوم مصدر ما أوله همزة وصل نحو: (انطوى انطواء).. ونظيره: (انطلاق).. وكلّ جمع للمعتلّ اللّام على (فِعال، أو أفعال)، وكلّ ما كان من الأصوات مضموم الأوّل ثالثه ألف، وكل (فعلاء أفعل)، وكلّ جمع على (فُعلاء) المقصور(٢).

ب-المقصور: أطلق عليه سيبويه "المنقوص"، وقال في تحديده: "كلّ حرفٍ من بنات الياء والواو، وقعت ياءه، أو واوه بعد حرفٍ مفتوح، وإنّما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ، ولا رفعٌ، ولا جرٌّ" (٣)، ومن تعريفاته: "كل اسم كان آخره ألفاً ملساءً" (٤)، نحو: (الهُوى، والهُدى، والدنيا، والأخرى) (٥).

وقد سُمي معتلاً؛ لأنّ آخره حرف علة، أو لأنّ آخره يعلّ بالقلب إمّا ياءً نحو: (الفتى)، أو واواً نحو: (مصطفى) (٦).

وسُمي مقصوراً لأنّه حُبس عن الحركة (٧)، وقيل: قصر عن الغاية التي للمدّ (٨).

(١) النحو الوافي د. عباس حسن ٤ / ٦١٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٥١٤، والمقدمة الجزولية في النحو للجزولى ص ٢٥٢، وينظر: الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب ص ٨٠.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣ / ٥٣٦.

(٤) شرح ملحّة الإعراب للحريري ص ١٠٧.

(٥) أسرار العربية للأبّار ص ٤١.

(٦) شرح الأشموني ١ / ١٧٢ بتصرف.

(٧) المصدر السابق ص ١٧٣.

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣ / ٣٢٩.

****وينقسم المقصور من حيث السَّماع والقياس قسمين: سماعيًا وقياسيًا، فالسَّماعيُّ: " ما ليس له باعتبار معناه صيغةً مخصوصةً مفتوحٌ ما قبل آخرها" (١).**

والقياسيُّ: هو: "الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمةٌ، وله نظيرٌ من الصحيح" (٢).

ج- المنقوص: "ما كانت في آخره ياءٌ خفيفةٌ" (٣)، قبلها كسرةٌ وذلك نحو: القاضي والداعي" (٤)، ويسمى معتلاً منقوصاً (٥).

****وعليه فالمنقوص ما اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون آخره ياءً، مخففةً، قبلها كسرةٌ، ومتى اجتمع في اسمٍ هذه الشروط الثلاثة سكنت ياءه في الرفع والجرِّ سواءً قلَّت حروفه مثل: (الشَّجِي والعَمِي)، أو كثرت حروفه مثل: (القاضي، والمشتري، والمستقصى)، فإن عدم شرطٍ من الشرائط الثلاث كان الاسم صحيحًا، لحقت ياءه الضمة والكسرة (٦)، فهو في حكم الصحيح؛ وذلك أنَّ الحركة إنما تُستقل على الياء والواو إذا تحرك ما قبلهما، أمَّا إذا سكن ما قبلهما فإنَّ الحركة فيهما قليلةٌ فحطَّ من التثقل (٧).**

وسمى منقوصاً لأمرين: أحدهما: أنَّ الحذف يلحق آخره نحو: (قاضي)، فجرى مجرى (يد، ودم)، وذلك منقوصٌ بحذف لامه، والثاني: أنه نقص حركة الرفع والجرِّ؛ لأنَّ الضمة والكسرة لا تدخلانه (٨).

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٠١/١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٦٧، والمساعد ٣٢٩/٣، ٣٣٠.

(٣) يقول العكبري: "لا حاجة إلى قولك: ياءٌ خفيفةٌ؛ لأنَّ الياء المشددة ياءان الأولى منهما ساكنةٌ". ينظر: اللباب ص ٦٩.

(٤) أسرار العربية ص ٣٧.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٨١/١.

(٦) شرح ملحّة الإعراب ص ١٥٦.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١٢٦/١.

(٨) توجيه اللمع لابن الخباز ص ٨٠، وينظر: شرح ملحّة الإعراب ص ١٠٣، وأسرار العربية ص ٣٧، وشرح الأشموني ١٧٣/١.

د- التشبيه بالصحيح: ما آخره حرف يشبه الصحيح، وهو: ما كان في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن نحو: (دلو وظبي). تقول: (هذا دلو وظبي، ورأيت دلوًا و ظبيًا، ومررت بدلو وظبي)، فتظهر فيه الحركات كما تظهر في الصحيح؛ لاختفهما بسكون ما قبلهما (١).

ثانياً- التغيرات التي تتأثر بها أواخر الأسماء المعتلة

يظراً على الأسماء المعتلة والتشبيهة بها تغيرات متنوعة تتأثر بها أواخرها، ومنها: علامتا التننية والجمع السالم بنوعيه، ومنها: ياء التصغير، ومنها: ياء النسب، ومنها: التصغير، ومنها: الضمير، وتاء التانيث، والاستفهام، ومنها: جمع التكسير، وسأحدث عنها بإيجاز فيما يأتي:

١- علامتا التننية: زيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً (٢)؛ لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين اللتين في الواحد (٣).

٢- علامتا جمع المذكر السالم: يرفع جمع المذكر السالم بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (٤)، وهو الجمع الذي على هجاءين (٥).

٣- علامتا الجمع بالألف والتاء: مثل: هندات، ومريضات، وفاضلات (٦)، سواء كان جمعاً لمؤنث سالماً، أم ذا تغيير (٧).

(١) شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهرى ص ٧، والكناش في فني النحو والصرف لإسماعيل بن علي ٢/ ٢٨٧، وينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٣٧٦، والملحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ١٧٨.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٢، وينظر: تمهيد القواعد على شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/ ٣٠٥.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٢٩.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٣.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٦٧.

(٦) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ٢/ ٢١.

(٧) شرح الفوارة الجنية على متممة الأجرومية. محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخطاب الرعيني. للفاكهي ص ٤٣.

٤- ياء التصغير: ياء ثالثة ساكنة بعده تسمى: "ياء التصغير" (١)، وإنما كانت علامة التصغير (ياء)؛ لأن الأولى بالزيادة حروف المد واللين، والجمع قد أخذ الألف، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفصل، فجاءوا بالياء؛ لأنها أقرب إلى الألف (٢).

٥- ياء النسب: إذا قصد النسب إلى اسم جعل حرف إعرابه ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها (٣)، ولم يلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً، ولا الواو لثقلها (٤)، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها (٥).

٦- جمع التكسير: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر... إما بزيادة نحو: (صنو وصنون)، أو بنقص كـ(تخمة وتخم)، أو تبديل شكل نحو: (أسد وأسد)، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: (رجل ورجال)، أو بنقص وتبديل شكل نحو: (قضيبي وقضب)، أو بهن كـ(غلام وغلمان) (٦). وهو على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية (٧).

٧- الضمير، وتاء التانيث، والاستفهام:
*أما عن الضمير فهو: "الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه، أو خطابه، أو غيبته" (٨).

ومقصودنا هنا الضمير المتصل، وهو: "ما لا يفتح به النطق، ولا يقع بعد" إلا كـ(ياء) "ابني"، و(كاف) "أكرمك"، و(هاء) "سلنية" و"يائه" (٩).

- (١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢١٨/٤.
- (٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٣٤٠/٣.
- (٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٠٥/٢.
- (٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٤٩/٤.
- (٥) شرح الأشموني ٢٤٩/٤.
- (٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ١٣٧٧/٣.
- (٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٤/٤.
- (٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٥٩/١.
- (٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٠/١.

****وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله، لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع.... قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف وهي: (رَبَّتْ، وَنَمَّتْ، وَوَلَاتَتْ).. ولها رابع، وهو: (لَعَلَّتْ) ، وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تعدّ من حروف المعاني، ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك" (١).**

****وأما الاستفهام، فحقيقته: "طلب المتكلم من مخاطبة أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سألَهُ عنه" (٢)، نحو: مَا عِنْدَكَ؟، فَتَقُولُ: طَعَامٌ، أَوْ شَرَابٌ، أَوْ رَجُلٌ، أَوْ غُلَامٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْنَاسِ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ الْجِنْسِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا تَقُولُ فِي زَيْدٍ؟، فَتَقُولُ مَجِيبًا: خَيْرًا أَوْ شَرًّا" (٣).**

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادى ص ٥٧، ٥٨.

(٢) الكليات معجم للمصطلحات والفروق اللغوية للكفوى ص ٩٧، وينظر: شرح الأشموني ١ / ٢٩٧.

(٣) رسالة منازل الحروف للرماني ص ٣٥.

المبحث الأول: التغييرات التي تحدثها التثنية والجمع في أواخر الأسماء المعتلة

المطلب الأول: التغييرات التي تحدثها التثنية والجمع في آخر الاسم المقصور.

أولاً: قلب ألف المقصور ياءً:

تقلب ألف المقصور ((ياء)) في ثلاثة مواضع، وهي:

أ- قلب ألف المقصور ياءً إذا كانت رابعة فصاعداً:

إن كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً، ولم ينضم ما قبلها (١)، قلبت ياءً مطلقاً (٢)، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: (ملهى)، والخامسة نحو: (منتهى)، والسادسة نحو: (مستدعي)، فنقول: (ملهيان، ومنتهيان، ومستدعيان) (٣).

وكما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد (٤)؛ من قبيل أن المقصور إذا زاد على الثلاثة، لم تكن ألفه منقلبة إلا عن ياء، أو مشبهة بالمنقلب عنها، سواء كان أصلها الياء، أم لا أصل لها، فالواو إذا وقعت متطرفة رابعة فصاعداً، في اسم يمكن أن تصوغ منه لفظ فعل (٥)، وذلك نحو: (ملهى ومغزى). تقول تثنيتهما: (ملهيان ومغزيان)، فتقلب الألف ياءً، وإن كانا من (اللهو والغزو)؛ لأنك لو صغت منهما فعلاً لقلت: "ملهيت" و"مغزيت"، وأما المنقلبة عن الياء أصلاً، فنحو: "المرمى"، و"المجري". تقول: "مرميان"، و"مجريان"، وهو من "رमित"، و"جريت"، وأما المشبهة بالمنقلب، فنحو: ألف "خبلى"، و"خبارى" (٦)، و"أرطى" (٧)، و"قبعثرى"،

(١) جاء في شرح المفصل ٥ لابن يعيش ٥/ ٥٠٣، قوله: "ولم ينضم ما قبلها" احترز به من: "يغزو"، و"يدعو" من الأفعال، ومن نحو: "ترقوة"، و"عرقوة" من الأسماء.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٤١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٤، وينظر: الكناش ٢/ ٣٠١، و تمهيد القواعد ١/ ٣٨٤.

(٣) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ٢/ ٣١٨.

(٤) المقتضب ٣/ ٤٥، وينظر: شرح المفصل ٣/ ١٩٩.

(٥) أصل هذا القلب في الفعل، والاسم محمول عليه، فالأصل في "أعشى": "أعشَو"، وفي "ملهى": "ملهَو"، وفي "مغزى": "مغزَو"، وفي "مدعى": "مدعو"، فحول إلى "أعشى" و"ملهى"، و"مغزى" و"مدعى"، ثم صارت ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٧٠.

(٦) حيارى: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع: حباريات ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مادة (ح.ب.ر).

(٧) أرطى: الأرزاة شجرة ورقها عبل مفتول، وجمعها: الأراطى ينظر: تهذيب اللغة للأزهري مادة (أ.ر.ط).

فالألف في "حُبلى" للتأنيث، وليست منقلبةً عن شيءٍ، لكنّها في حكم المنقلب عن الياء (١).

**وقولهم في (خَوَزَلَى) (٢)، و(فَهَقْرَى) (٣): (خوزلان، وفهقران) - بالحذف - شاذٌّ (٤)، وقد جاء في حرف نادر التثنية بالواو مما زاد على ثلاثة أحرف، وذلك قولهم: (مذروان) (٥)، وكان القياس أن يقال: (مذريان) كما يقال: (مليان)، و (مليان) وما أشبه ذلك، وإنما جاء بالواو؛ لأنه لا يفرد له واحدٌ (٦).

ب- قلب ألف المقصور ياءً إذا كانت ثالثةً وأصلها الياء جاء في تثنية (الفتى) من بنات الياء: (فتيان) (٧)، و(هُديان) (٨)، فتنقلب في التثنية ياءً رداً إلى أصلها (٩)، قال الله -تعالى-: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ قَتِيَانٌ﴾ (١١).

**وشذ في تثنية: "حمى" بكسر الحاء المهملة: "حموان" بالواو، وحكاها الفراء، مع أن ألفه مبدلة من ياء، تقول: (حميت المكان حماية)، والقياس: (حميان) (١٢).

- (١) شرح المفصل ٣ / ١٩٩ .
(٢) الخوزلى: مشبّهة فيها تتأقّل وتبختر. ينظر: المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية مادة (خ.زل).
(٣) القهقري: التّ راجع إلى الخلف. ينظر: تهذيب اللغة مادة (ق.هـ.ر).
(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢ / ٨٨٣ .
(٥) مذروان: المذروان أطراف الأليتين ليس لهما واحد. ينظر: لسان العرب منظور مادة (ذ.ر.ي).
(٦) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٧٠ .
(٧) الكتاب ٣ / ٣٨٧ بتصرف.
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٨٢ .
(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٣٦٦ .
(١٠) سورة يوسف من الآية رقم ٣٦ .
(١١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ١٣٧ .
(١٢) التصريح ٢ / ٥٠٧ .

****وقد يكون للألف أصلان، فيجوزُ فيها وجهان، وذلك كـ(الرَّحَى)، فإنها يائنةٌ في لغة من قال: "رَحِيْتُ"، وواوياً في لغة من قال: "رَحَوْتُ"، فيجوز أن يقال في تثنيتهما: "رَحِيَانٌ، و" رَحَوَانٌ" (١)، والأكثر في اللُّغَة: (رَحِيَانٌ) بالياءِ، فعلى هذا تكتب (الرَّحَى) بالياءِ (٢).**

فإن قيل: ففي "رحى" لغتان: يُقال: "رَحِيْتُ بالرحى"، و"رَحَوْتُ" بالياءِ والواو، فلمَ قلتُم: "رَحِيَانٌ" لا غيرُ؟

قيل: الحكم في التثنية على الغالب الأكثر، والأكثر: "رحيت" بالياء (٣).

ج- قلب ألف المقصور ياءً إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل (٤) وأمليت:

أن تكون "الألف" غير مبدلةٍ من شيءٍ، وهي المجهولة الأصل (٥)، وهي التي عبر عنها

بالجمود (٦)، فإن أمليت قلبت ياءً كقولك: (مَتِيَانٌ، وبَلِيَانٌ) في مسميين بـ(متى، وبلى) (٧)؛ لأنه قد سُمع فيهما الإمالة، أما "بلى" فإنها وإن كانت حرفاً، فإنها على أبنية الأسماء من ذوات الثلاثة، وتكفي في الجواب، فصارت كأنها دلّت دلالة الأسماء، فأمليت لذلك، وأما "متى" فأمليت لقوة الاسمية، ولذلك خالفت «لا» التي تكفي في الجواب، فأمليت، ولم تمل «لا»؛ لأنها على حرفين (٨).

(١) جامع الدروس العربية ٢ / ١٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٠٨ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ١٩٧ .

(٤) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤٧ " قال الخصري معلقاً على: "مجهولة الأصل": هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن الحاجب، وظاهر ابن المصنف، وجعل المرادي ألفهما أصليّة، ومثّل مجهولة الأصل بنحو: (الذدا)- بدالين مهملتين- كالفتى، وهو اللّهُو، قال: "لأنّه لا يدرى أهي عن ياء، أم عن واو؟".

(٥) التصريح ٢ / ٥٠٧ .

(٦) إرشاد السالك ٢٨٨٣ .

(٧) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٣٠ .

(٨) شرح المفصل ٣ / ١٩٨، و شرح المقدمة المحسبة ٤٤٧ / ٢، وينظر: شرح المكودي ص ٣١٨ .

فان قيل: فإن الإمالة تكون في بنات الياء والواو، فمن أين ألزمت الياء معه حتى لا يجوز قلبها واوًا؟

فالجواب: أن الياء على اللامات أغلب من الواو، ألا ترى أن ما كان فوق الثلاثة يقرب إلى الياء مطلقاً، وإن كان من ذوات الواو، فلما كثرت الياء هنالك حكموا مع الإمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام، حتى يتبين لك أمرها بتصريف أو غيره، فتعمل عليه (١).

ثانياً: تسمية المقصور قلب ألفه واوًا:

تقلب ألف المقصور واوًا في موضعين أبينهما فيما يلي:

أ- تقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت ثالثة وأصلها الواو:

اعلم أن كل اسم مقصور ثلاثي فإنك تنظر إلى أصله، فإن كان ممدوداً كتبت به بالألف، وإن كان من ذوات الواو كتبت به بالألف نحو: (العصا، والقنا) (٢)، و(٣) القطا (٤)، و(منا) (٥)، و(حصي)، فإن الألف في هذه الأسماء كلها بدل من لام الكلمة (٦).

وتقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت مبدلة منها كـ(عصا وقفا)، فتقول: (عصوان، و قفوان) (٧)، و(رجا) (٨): رجوان؛ لأنه من بنات الواو، يدلك على ذلك قول العرب: (رجا) فلا يميلون الألف، وكذلك (الرضا) تقول: رضوان؛ لأن (الرضا) من الواو، يدلك على ذلك (مرضو، والرضوان) (٩).

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٦/٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) القنا: مقصور: هو ارتفاع في أعلاه بين القصة والمارن من غير فبح، وفرس أفتى إذا كان نحو ذلك ينظر: تهذيب اللغة مادة (ق.ن.ي).

(٣) القطا: قال الليث: القطا: طير، والواحدة قطة، ومثيها: القطو والأقطيطاء ينظر: تهذيب اللغة مادة (ق.ط.و).

(٤) الألفاظ المهموزة لابن جني ص ٤٤.

(٥) منا: الذي يوزن به. وجمعه: أمنان، ومن قال (منا)، جمعه: أمنا. ينظر: تهذيب اللغة مادة (م.ن.و).

(٦) شرح المفصل ٣/٥٠٠.

(٧) شذا العرف في فن الصرف للحملوى ص ٨٢.

(٨) الرجا: مقصور: ناحية كل شيء ينظر: العين للخليل بن أحمد باب الجيم والراء.

(٩) الكتاب ٣/٣٨٦.

وربما قالوا في (الكبا) (١): كبوان، حكى أبو الخطاب عن أهل الحجاز: أنهم يقولون في تثنيته: (كبوان)، وتفول في (عشا) (٢) العين: (عشوان)؛ لأنّ الألف منقلبة من واو، ولو سميت رجلا بـ(خطا)، ثم تثبت، لقلت: (خطوان)؛ لأنها من خطوت (٣).

**قال الشاعر:

فلا يُرْمَى بِبِي الرَّجْوَانِ إِنِّي... أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي مَكَانِي (٤).

** وحكى سيبويه: (ربوان)، وهي خلاف ما ذهبوا إليه، و(حموان) بالواو، شاذ عند البصريين (٥).

ب- تقلب ألف المقصور واوا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تمل:
تكون "الألف" غير مبدلة من شيء، ولم تمل، نحو: (لدى وإذا)، تقول- إذا سميت بهما، ثم تثنيتهما: (لدوان، واذوان)، وإنما قلبت الألف في هاتين المسألتين واوا؛ لأنّ التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها، وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء (٦)، هذا أصل مستمر عند البصريين لا يختلفون فيه (٧).

تبصّر بما سبق:

أنّ لعلامة التثنية تأثيرا في آخر الاسم المقصور، فتقلب ياء إذا كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة وأصلها الياء، أو كانت ثالثة مجهولة الأصل وأمليت، في

(١) الكيا: مقصور: الكناسة، والجمع الأكباء، مثل: (معى وأمعاء). ينظر: الصحاح مادة (ك.ب.و).

(٢) عشا: على معنيين: الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، والذي ساء بصره من غير عمى. ينظر جمهرة اللغة لابن دريد ٢ / ٨٧١، ٨٧٢ مادة (ع.ش.و).

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٧ بتصرف.

(٤) البيت من البحر الوافر، ودون نسبة في شرح المفصل ٣ / ٩٧ رقم ٦٨٣، ولعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد ص ٣٦٦.

والشاهد فيه: (الرجوان) حيث جاء تثنية للرجا، وألفه منقلبة عن (واو)، فردت في تثنيته لأصلها.

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٦٤، ٥٦٥، و شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٨ بتصرف منها.

(٦) التصريح ٢ / ٥٠٨.

(٧) شرح المفصل ٣ / ١٩٨.

حين تقلب واوًا إذا كانت ثالثةً وأصلها الواو، أو كانت ثالثةً مجهولة الأصل، ولم تمل.

ثانياً: الجمع وأثره في آخر الاسم المقصور
أ- جمع المقصور جمع مذكراً سالماً

إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذي على حدّ المثنى (١)، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به، وهي الألف التي تكملت بها بنيته مطلقاً (٢)، سواء أكانت الألف منقلبة عن أصل واوًا أم ياءً، أم كانت رابعةً فصاعداً، لتأنيث أو غيره (٣).

*واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما أله منقلبةً عن أصل، ياءً أم واوًا، فتقول: (الفتون ، والأعلون)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ﴾ (٤)، ﴿وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفِينَ﴾ (٥)، وأصلهما: (الأعليون، والمصطفيين)، تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الأصل؛ لأنهما من العلوّ والصفوة (٦)، وتركوا دليلاً عليها يشعر بموضعها، وهو فتح ما قبلها (٧)؛ إذ كان قبل حذفها مفتوحاً، فترك على

(١) جاء في إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٨٨٦/٢: "لأنه مساويه في سلامة لفظ واحده، وفي ختمه بالنون، وفي إعرابه بحرفين أحدهما خاصّ بالرفع، والآخر مشترك بين الجرّ والنصب وفي حذف آخره للإضافة".

(٢) شرح المكودي ص ٣١٩، و إرشاد السالك ٨٨٦/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٤٥٤/٦.

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٣٩.

(٥) سورة ص من الآية ٤٧.

(٦) التصريح ٥١٢/٢.

(٧) لو لم تبق الفتحة لم يكن ثمّ دليل على الألف؛ إذ كانت واو الجمع تطلب بضمّ ما قبلها، وياؤه تطلب بكسره، فكان اللبس يقع بين المقصور وغيره، فحافظوا على ما قصدوا من التمييز بالفتحة ينظر: الشافية ٤٥٤/٦، ٤٥٥.

حاله، فقلبا ألفين، ثم حذفاً لالتقاء الساكنين (١)؛ لأن الألف ساكنة، وواو الجمع ساكنة (٢).

**وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة، فأجازوا في جمع (موسى): (موسون، و موسون)، بفتح السين وضمها، فالفتح بناءً على أن وزنه (مفعل)، وألفه أصلية من: (أوسيت رأسه) إذا حلقتة بالموس، والضم: بناء على أن وزنه (فعل) وألفه زائدة، من: (ماس رأسه موساً): حلقة (٣).
**وقد ارتضى ابن مالك مذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاء الفتح هو الباب، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن، فلم يحيزوا خلافه.

والذي يشير إليه كلام سيبويه موافقة النقل الأول، والذي يدل على صحة مذهب الناظم أوجه منها: أنه القياس المعطوم؛ وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامة الجمع التقى ساكنان، فالقياس والضرورة يعطيان حذف الألف لالتقائهما، وإبقاء الحركة على حالها هو القياس أيضاً.... وإن قيل: التخفيف هو الموجب لزم جواز الحذف تخفيفاً في الجمع بالألف والتاء، فكنت تقول في (حبل)، و (سكرى)، و (شكاعى) (٤)، و (حبارى): (حبلات، وسكرات، وشكاعات، و حبارات)، وهذا باطل (٥).

ب- جمع المقصور جمع مؤنث سالماً
إذا كان المقصور على ثلاثة أحرف ردت الواو والياء في التثنية.. وكذلك أجمع بالتاء نحو: (حباريات، وحبليات) (٦)، وفي (فتاة): (فتيات)، وفي (متى) اسم امرأة: (متيات)، وفي (قناة): (قنوات)، وفي (غزاة): (غزوات)، وفي (على)

(١) التصريح ٥١٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٦ بتصرف.

(٢) شرح المكودي ص ٣١٩، والتصريح ٦٤١/٢، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/١٠٩.

(٣) التصريح ٦٤١/٢.

(٤) (شكاعى: نبت؛ قال الأزهري: رأيت بالبادية وهو من أحرار البقول. ينظر: لسان العرب لابن منظور مائة (ش.ك.ع).

(٥) المقاصد الشافية ٤٥٥/٦، ٤٥٦.

(٦) المقتضب ٨٧/٣، وينظر: شرح ابن الناظم ص ٥٤٥.

اسم امرأة: (عَلَوَات)، ولم يفرق في هذا بين ما كثرت حروفه وما لم تكثر، فدلَّ على التزامه مذهب البصريين....

وفي كلام الناظم هنا نظر؛ وذلك أن الجمع بالألف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلا ما يستثنيه من حذف هاء التانيث، وتحريك العين الساكنة هنا، فالصحيح الآخر لا يغير في الجمع (١).

*وأهل الكوفة يسقطون الألف إذا كانت خامسة فصاعداً، كما يسقطونها في التثنية، فيقولون في (قبعثرى) (٢) اسم أنثى: قبعثرات، وفي (باقلى): باقلات (٣).

تضح مما سبق:

أن علامة جمع المذكر السالم تأثراً في آخر الاسم المقصور، حيث تحذف لامه سواءً أكان أصلها الياء أم الواو، وسواءً أكانت للتانيث أم لغيره مع بقاء فتح ما قبلها فيما كانت ألفه منقلبة عن أصل عند البصريين، في حين يجزئ مع الكوفيين ضم ما قبلها فيما كانت ألف زائدة، كما أن لعلامتي الجمع بالألف والتاء تأثيراً على آخره، حيث ترد لامه لأصلها.

المطلب الثاني: التغيرات التي تحدثها التثنية والجمع في آخر الاسم المددود.

أولاً: التثنية وأثرها في آخر الاسم المددود

أ- تثنية المددود قلب همزته واواً وحوماً إذا كانت زائدة للتانيث:

أما كونها زائدة للتانيث - في المفرد - فنحو: "حَمْرَاء" و"صَحْرَاء"، فالهمزة فيهما زائدة للتانيث، والحق فيها أنها بدل من ألف التانيث في "حُبَلَى" و"سَكْرَى" (٤)، خلافاً للكوفيين والأخفش (٥)، وإنما قلبت همزة لاجتماعها مع ألف المد قبلها (٦).

(١) المقاصد الشافية ٤٥٦/٦، ٤٥٧.

(٢) قبعثرى: من أسماء الدواهي. ينظر: التكملة والذيل والصلة للصغاني ٥/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٤٥٧/٦.

(٤) شرح المفصل ٢٠٢/٣.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٤/٢.

(٦) شرح المفصل ٢٠٢/٣.

وعن قلب همزته وأوا حال التثنية يقول المبرد: "فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو" (١)، فتقول في (صحراء): (صحروان)، ومثله: (حمراء، وغراء) (٢)، وبيضاء، وزكرياء، وعمياء)، تقول: (حمراوان، وغراوان، وبيضاوان، وزكرياوان، وعمياوان)، وفي الحديث: (أعمياوان أتما) (٣)، ولم يذكر سيبويه فيها غيره (٤)، وما حكوا غير ذلك (٥).
* وقال الشاعر:

بديان بيضاوان عند محله قد تمنعك أن تضام وتضهدا (٦).
* وإنما قلبوها هنا، ولم يقرروها على لفظها حملا لها على الجمع المؤنث السالم، والنسب من نحو: "صحراوات"، و"خفساوات"، و"صحراوي"،

- (١) المقتضب ٨٧ / ٣، وينظر: شرح المفصل ٢٠٢ / ٣.
(٢) غراء: الغر: طير سود، بيض الرؤوس، من طير الماء، والواحد: غراء. ذكرا كان أم أنثى. ينظر: تهذيب اللغة مادة (غ.ر.ر).
(٣) رواه أحمد في مسنده ٤٤ / ١٥٩ رقم (٢٦٥٣٧)، ونصه: "عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ نَبَهَانَ، حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمِيمُونَةُ، فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَمَرْنَا بِالْحِجَابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " اِحْتَجِبَا مِنْهُ " فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَعْمَى، لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا؟ قَالَ: "أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِي؟"، و الترمذي في سننه ٤ / ٣٩٩ رقم (٢٧٧٨) - باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال، والنسائي في السنن الكبرى ٨ / ٢٩٣ رقم (٩١٩٧) - باب نظر النساء إلى الأعمى، و أبو داود في سننه ٦ / ٢٠٤ رقم (٤١١٢) - باب في قوله: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ} [النور: ٣١].

- (٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٦٠ / ١.
(٥) شرح كتاب سيبويه ١٤١ / ٤، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٣٠.
(٦) البيت من البحر الكامل، ولم ينسب في المنصف شرح تصريف المازني ص ٦٤، والليالي ٣٧٦ / ٢، و شرح المفصل ٣ / ٢٠٣ رقم ٦٨٤، وتضام: قال الليث: ضامه في الأمر، وضامه حقه يضيئه ضيما: وهو الانتقاص. تهذيب اللغة مادة (ض.ي.م)، وتضهدا: قال الليث: ضهد فلان فلانا، واضطهده: إذا قهره. ينظر: تهذيب اللغة مادة (ه.ض.د).
والشاهد فيه: (بيضاوان) حيث تنى ما آخره همزة للتأنيث بقلبها وأوا وجوبا.

و"حمرأوي"، لاجتماعهن في سلامة الواحد وزيادة الزائدين في الآخر
منهن للمعنى (١)، ولكونها زيادة محضة، فهي بالإبدال- الذي هو أخو
الحذف- أولى من غيرها مع قصد الفرق...

وذكر أبو العباس الميرد أنه إنما قلبوها واوًا؛ لأنّ الهمزة لما ثقل وقوعها
بين ألفين في كلمة ثقيلة بالتأنيث، وأرادوا قلبها كان (الواو) أولى بها
من (الياء)، طلبًا للاعتدال؛ لأنّ الياء قريبة من الألف، فكان إيقاع الياء بين
الألفين جمع بين ثلاث ألفات، فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع
ثقلها؛ لخفة البناء، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثني؛ إذ ألف
التثنية غير لازمة، فلا يلزم الواو العارضة بسببها (٢).

**وربما قالوا: "حمرأان"، فلم يقلبوا تشبيهاً بهمزة "علاء" من حيث
هما زائدان.... والداعي لهم إلى هذه الإلحاقات والحمل حاجتهم إلى التوسع
في اللغة (٣)، وقد عدّه أبو حيان، وابن عقيل من قبيل الشذوذ (٤).

** قال أبو حيان: "وقد حكى الكوفيون أشياء لم يذكرها أصحابنا، فقالوا:
يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الأخيرين، فاختاروا في
(قاصعاء) (٥)، وخنفساء، ونحو ذلك أن يقال: (قاصعان، وخنفسان)،
و(قاصعوان، وخنفساوان) (٦)، ولا يقاس على ذلك (٧).

** والكوفيون يستحسنون في ألف التأنيث الممدود إذا كان قبلها واو
تثنيها بالهمزة تارة، وبالواو أخرى، والبصريون لا يعرفون ذلك (٨).

(١) شرح المفصل ٢٠٢/٣.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني ٢٦٠/١، و شرح شافية ابن الحاجب -
الرضي ٦٠/٣.

(٣) شرح المفصل ٢٠٣/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥ / ٢، والمساعد ٦٠/١.

(٥) قاصعهاء: بلدة من نواحي بلخ. ينظر: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح
العربية ٢٣٢/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٤١، ١٤٢، وارتشاف الضرب ٥٦٢/٢ بتصرف.

(٧) ارتشاف الضرب ٥٦٢/٢.

(٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٦١/١.

واستحسنوا في الممدود إذا كان قبل الألف واوًا أن يثنوا بالهمزة وبالواو، فقالوا في (لأواع) (١)، و(جأواع) (٢): (لأواعان، ولأواعان)، وكرهوا (لأواعان)؛ لأجل الواوين فهمزوا، وأجازوا في (سواع) - وهي المرأة القبيحة: سواعان، وسواعان (٣).

* واستنتى السبيري في من ذلك ما كان قبل ألفه واوًا ك (عشواع)، فأوجب فيه التصحيح (٤).

* وإذا ثنيت (حواع) فالاختيار (حواعان)؛ لأن قبل الهمزة واوًا مشددة، والواو المشددة واوان، فكرهوا الجمع بين ثلاث واوات (٥).

ب- تنية الممدود ببقاء همزته أو قلبها واوًا إذا كانت بدلًا من أصل: إن كانت همزة الممدود أصلًا كان الأجود أن تبدل منها همزة، كما كان في الواحد قبل أن يثنى، فيكون ما كان منه بدلًا من ياء أو واو بمنزلة الهمزة الأصلية، فتقول في (كساع): (كساعان) (٦) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوًا (٧)، وبه قال ابن السراج (٨)، وهو الباب عند ابن يعيش (٩)، وإليه ذهب ابن الناظم، وابن عقيل، والدماميني (١٠)، وهو مذهب الجمهور (١١)؛ وعليه فلا تغيير في آخرها عندئذ.

- (١) لأواع: اللأواع المشقة والشدة، وقيل: القحط ينظر: لسان العرب مادة (لأى).
(٢) جأواع: كدرة اللون لصدأ ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لسعيد بن نشوان الحميري ١/٢ / ١٢٤١.
(٣) شرح كتاب سيبويه ٤/٢ / ١٤٢.
(٤) إرشاد السالك ٢/٨٨٥.
(٥) التذليل والتكميل ٢/٢٥.
(٦) المقتضب ٤/٦ يتصرف.
(٧) التصريح ٢/٥٠٨.
(٨) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٨٤.
(٩) ينظر: شرح المفصل ٣/٢٠٢.
(١٠) ينظر: ابن شرح ابن الناظم ص ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٧، والمساعد ١/٦١١، وتعليق الفراند ١/٢٦١.
(١١) همع الهوامع ١/١٦٣.

****أما التغيير فبقلبها واوًا، وهي لغة نقلها سيبيويه عن بعض العرب**
فقال: "وقال ناس: (كساوان، وغطاوان)، وفي (رداء): (رداوان)، فجعلوا ما
كان آخره بدلًا من شيءٍ من نفس الحرف بمنزلة (علباء)؛ لأنه في المدّ مثله
وفي الإبدال.... وكانت الواو أخفّ عليهم؛ حيث وجد لها شبيه من
الهمزة" (١).

وقد علّق المبرد على قلبها واوًا، فقال: "والقلب إلى الواو في هذا يجوز،
وليس بجيد" (٢)؛ لأنها تنقص عن الأولى درجة بكونها بدلًا من أصل، وهو
قليل" (٣).

****ونقل أبو حيان عن الأخفش التسوية فيما كان من الممدود همزته منقلبة**
عن أصل أو للاحاق في قلبها همزة عند التثنية قوله: "وإن كان شيء من
الممدود مهموزًا لغير التأنيث نحو: (عطاء، وقضاء، وعلباء، وحرباء)، فإن
هذا تثنيته بالهمز، تقول: (عطاءان، وقضاءان، وحرباءان، وعلباءان)، وإن
شئت تثنيت هذا كله بالواو، فهي لغة، تقول: (عطاوان، وحرباوان)" (٤).

****وقد حكى الكسائي أن من العرب من يقول: (ردايان، وكسايان)، فيجتمع**
فيه على قوله ثلاث لغات، ويجوز التثنية بالهمزة في (حمرأان) وبابه،
وأجاز- أيضًا- حمل باب (حمرأان) على جميع ما يجوز في باب (رداء)،
فيقول: (حمرأيان) (٥)، وقاس على ذلك الكوفيون، ومنعه غيرهم (٦)، وهي

(١) الكتاب ٣/٣٩١، ٣٩٢.

(٢) المقتضب ٣/٣٩.

(٣) البديع في علم العربية ٢/٨٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/١٠٧.

(٥) شرح كتاب سيبيويه ٤/١٤١، ١٤٢، وينظر: الأصول في النحو ٢/٤١٨، و شرح

المفصل ٣/٢٠٣.

(٦) همع الهوامع ١/١٦٣.

لغة. قال المازني: رديئة (١)، ونقل ابن مالك شذوذ هذه اللغة (٢). قال السيوطي: "والمعروف ما ذكرته لك عن أصحابنا" (٣).

تضح مما سبق:

أن علامة التثنية تأثيراً في آخر الاسم الممدود مما كانت همزته للتأنيث، حيث تقلب همزته واواً، في حين يجوز قلبها واواً وهذا هو التغيير-أو إبقاؤها فيما كانت همزته منقلبة عن أصل.

ثانياً: الجمع السالم وأثره في آخر الاسم الممدود:

أجمع الممدود جمعاً سالماً للمذكر:

عند جمع الممدود جمعاً سالماً لمذكر كان أم لمؤنث فإنه يكون له من التغيير أو عدمه، ما يكون له إذا تئى، إلا ما استثنى (٤).

*أما عن جمع ما همزته للتأنيث، فيقول ابن السراج: " فأما (حُبلى، وحمراء، وخنفساء) إن سميت بها رجلاً قلت: (حبلون، وحمراون)، تجمع جميع هذا بالواو والنون؛ لأنها ليست تزول إذا قلت: (حمراوان)، فمن حيث قلت: (حمراوان)، قلت: (حمراون) (٥)، لم يجز غير هذا عند البصريين (٦)، واشترط كونه علماً؛ لأن (حمراء) صفة لا تجمع جمع السلامة (٧)، وبقيت الألف فيه حال الجمع؛ لأن الألف صيغت مع الكلمة من أول أمرها (٨).

(١) التذييل والتكميل ٢٨/٢ بتصرف.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٥١/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١١٤٢ / ٤.

(٤) المساعد ٦٢/١، و التذييل والتكميل ٣٠/٢ بتصرف.

(٥) الأصول في النحو ٤١٨ / ٢، ٤٢٠، بتصرف.

(٦) التذييل والتكميل ٣٠/٢.

(٧) التصريح ٥١٢/٢ بتصرف.

(٨) التذييل والتكميل ٣١/٢.

وجمعتهما بالواو والنون وإن كانا فيهما علامتا تأنيث؛ لأنّ علامتي التأنيث قد أُبدل من كلّ واحد منهما حرفاً ليس من علامات التأنيث اللاحقة للأسماء في أواخرها، فجاز جمعهما بالواو والنون (١).

* وأجاز أبو عثمان أن تقلب واو (حمر اوون) همزة كما قالوا: (أدوور) (٢)، فتقول: (حمر اوون)؛ لأنّ الهمزة ليست للتأنيث، وهو غلط؛ لأنّ هذه الواو للجمع، والجمع عارض (٣).

ب- جمع المدود جمعاً سالماً لمؤنث:

إذا جمعت المدود بالتاء قلبت همزته واواً، وذلك قولك: حمر اوات (٤)، علماً، وصحراوات، و أربعاوات، و برقاوات (٥)، وجاء عن النبي: (ليس في الخضر اوات صدقة) (٦)؛ لأنّ ذهاب مذهب الاسم، و (الخضر اوات) في هذا الموضع ما أكل رطباً، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً (٧)، وليس في ترك الهمز خلاف (٨).

* فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل جاز فيه وجهان: إبقاء الهمزة وإبدالها واواً، فيقال في (كساء) علماً: (كساوون، وكساوون)، و (بناءات، و بنايات)؛ لأنّ الهمزة فيه بدل من ياء (٩).

(١) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٣٧/٣.

(٢) أدوور: إذا انضمت الواو ضمّاً لازماً، جاز إبدالها همزة جوازاً حسناً، وكان المتكلم مخيراً بين الهمزة والأصل، فاء كانت الهمزة أو عيناً، وذلك نحو: "أجوه" و "أجوه"، و "ووقت" و "أقت"، وفيما كان عيناً، نحو: "أدور" في جمع "دار"، و "أثوب" في جمع "ثوب". ينظر: شرح المفصل ٣٥٢ / ٥.

(٣) اللباب ١٢٢/١، وينظر: ارتشاف الضرب ٥٧٩ / ٢.

(٤) الأصول في النحو ٤١٨، ٤٢٠، بتصرف.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٠٧/٤.

(٦) رواه البزار في مسنده البحر الزخار ١٥٦ / ٣، ونصه: "عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "ليس في الخضر اوات صدقة"، ورواه عبد الرزاق في المصنف ٤١ / ١٨ رقم (٧١٨٥) - باب الخضر.

(٧) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ٢١٥.

(٨) المقتضب ٢ / ٢١٧، ٢١٨.

(٩) شرح ابن عقيل ٤ / ١٠٩، والتصريح ٢ / ٥١٤ بتصرف.

توضيح مسبق:

أن للجمع بنوعيه تأثيراً في آخر الاسم الممدود ، حيث يكون له مجموعاً بالواو والنون، أو بالألف والتاء من التغيير أو عدمه، ما يكون له إذا ثني، فتقلب همزته التي للتأنيث واواً إلا ما استثني، في حين يجوز عند الجمع إبقاؤها أو ردها لأصلها إذا كانت بدلاً من أصل.

المطلب الثالث: التغييرات التي تحدثها التثنية والجمع في آخر الاسم المتقوص.

أولاً: التثنية وأثرها في آخر الاسم المتقوص

الاسم المعتل: الذي لامة ياء قبلها كسرة نحو: (قاضي، وغازي)، تثنيه: (قاضيان وغازيان) (١)، وهو الذي يكون إعرابه مُقدراً على الحرف على الحرف المحذوف (٢).

وقد علم أن حذف آخره لعة، وهي ثبوت التنوين؛ إذ كان أصل (قاضي) قاضي، فحذفت الحركة من الياء استتقلاً، فالتقى ساكنان (الياء والتنوين)، فحذفت الياء ففيل: قاضي، وإذا كان كذلك، ففي التثنية يزول التنوين للحاق العلامتين، فلا بد من رجوع الياء لزوال ما أوجب حذفها، فتقول: قاضيان، وكذلك ما أشبهه (٣)، وهو الأجود (٤)، كما تقول: في الإضافة: قاضيك (٥).

**قال الأعشى:

فقلت أدعي وأدعوان أئدى... لصوت أن ينادي داعيان (٦).

(١) الأصول في النحو ٤١٩/٢.

(٢) العدة في إعراب العمدة لابن فرخون ١/٥١٢.

(٣) المقاصد الشافية ٤٤٠/٦، وتصرف، وينظر: التذييل والتكميل ٦١/٦١، وهمع الهوامع ١٦٤/١.

(٤) همع الهوامع ١٦٤/١.

(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١/٢٨١.

(٦) البيت من البحر الوافر للأعشى في الكتاب ٣/٤٥، وشرح كتاب سيبويه للرماني ص ٨٩٥، ولربيعة ابن جشم في المفصل في صنعة الإعراب ص ٣٢٨، ودون نسبة في شرح كتاب سيبويه ٤١/١، و٣/١٩٨، والفصول المفيدة في الواو المزينة لسعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاني ص ٢٠٨.

****وإذا ثبت غير ما ذكر من المنقوص لم ترد المحذوف، تقول: (حزان وسنتان)؛ لأنك تقول في الإضافة: (حرك وسنتك) (١).**

تضح مما سبق:

أنّ لعلامة التثنية تأثيراً في آخر الاسم المنقوص الذي يقدر الإعراب على حرفه الأخير في حالتي الرفع، والجر، حيث يستتبع ردّ لامه؛ لزوال التثوين، للحاق علامتي الإعراب.

ثانياً: الجمع وأثره في آخر الاسم المنقوص

أ- جمع المنقوص جمعاً سالماً لمذكي

إذا جمعت ما آخره ياءً مكسوراً ما قبلها بالواو والنون، والياء والنون، حذف الياء التي هي آخره، ولا تدغم في الواو، والأصل: (قاضون، ورامون)، و (قاضيين)، و (راميين)، وأصل ذلك: (قاضيون)، و (راميون)، و (قاضيين) و (راميين)، بالياء - على الأصل - فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت الضمة عنها؛ فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية. لعلّة عارضة (٢)، وحوّلت الكسرة ضمة لتصحّ الواو، فيصير الحرف الذي كانت تليه مضموماً مع الواو، ويمكن النطق بالواو؛ لأنّه حرف الرفع فلا بدّ منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو (٣).

= والشاهد فيه: ١- (داعيان) حيث ثنى داع المنقوص المحذوف اللام برد اللام المحذوفة.

٢- (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (الواو).

(١) التذييل والتكميل ٦١/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٦٣/٤، و ارتشاف الضرب ٢٨٩/١، و فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ١٢١، والإتصاف في مسائل الخلاف ٥٦٠/٢.

(٣) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ص ٣٨٣، والكتاب ٤١٥/٣، و الكناش ٣١٦/١ بتصرف.

ب- جمع المنقوص جمعاً سالماً للمؤنث

إذا أردنا جمع المنقوص بالألف والتاء، فالمنقوص إن كان بقياس ردّ ما حذف، فيقال في (رام) ، و (قاضي).. (قاضيات، وراميات).. كما تقول في (حائض) ، و (قائم)، و (قاعد) أعلاماً للمؤنث: حائضات، وقائمات، وقاعدات، وإن كان بغير قياس فليس كذلك، تقول في (يد) و (دم) اسم امرأة: (يدات، ودمات)، ولا ترد ما حذف (١).

توضيح مسبق:

أنّ لعلامة جمع المذكر السالم تأثيراً في آخر الاسم المنقوص، حيث تحذف لامه بعد حذف الضمة منها، مع ضمّ ما قبلها رفعاً ، وتحذف لامه بعد حذف الكسرة منها، مع كسر ما قبلها نصباً وجرّاً، في حين تردّ لامه المحذوفة لأجل التنوين عند جمعه بالألف والتاء.

(١) المقاصد الشافية ٤٥٨/٦ .

المبحث الثاني: التغييرات التي يحدثها التصغير في أواخر بعض الأسماء المعتلة
المطلب الأول: التغييرات التي يحدثها التصغير في آخر المقصور

أولاً: تصغير المقصور الثلاثي

لَمَّا كَانَ "التصغير يرد الأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا" (١)، وَلَمَّا كَانَتْ أَلْفُ الْمَقْصُورِ الثَّلَاثِي مَنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلِ يَاءٍ كَانَ، أَمْ وَأَوًّا، فَإِنَّ "الألف في (فتى) ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها" (٢)، وهنا يلتقي مثلان أولاهما ياء التصغير الساكنة، والثانية لام الكلمة، فيحدث الإدغام (٣)، لأنه لا حركة تفصل بينهما فإنما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة؛ لأن المخرج واحد ولا فصل (٤).

وقد علل سيبويه ذلك بقوله: "لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع، ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة" (٥).

****والقاعدة أن: "الإدغام في المثليين واجب عند سكون الأول وتحرك الثاني" (٦)، وإنما وجب الإدغام لئلا تعود من حرف نطقت به إلى مثله من وسطه، وإذا أدغمت رفعت لسانك عن الحرف المدغم في الآخر رفعة واحدة لا تكرير فيه، ولا يجوز أن يكون بينهما متوسط، فلذلك وجب إسكان الحرف المدغم" (٧).**

(١) علل النحو ص ٤٨٠، وينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣، و شرح المفصل ٢/ ٣٧٣، و شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ١/ ١١٤، و اللوحة في شرح الملحّة لابن الصائغ ٢/ ٦٥٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ١/ ٢١٠.

(٣) الإدغام: وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف. ينظر: الأصول في النحو ٣/ ٤٠٥.

(٤) المقتضب ١/ ١٩٧ بتصرف يسير.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٣٠.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ٢/ ٨٩٢.

(٧) علل النحو ص ٥٥٥.

****ويصغر الاسم المقصور الثلاثي مما ألفه منقلبة عن (واو) نحو: (عصا) بردها إلى أصلها، وعنه يقول الرضى: " وكذا في (العصا) ترد إلى الواو، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياءً " (١)، فتصير: (عصيو)، فتلتقى الياء والواو في كلمة واحدة، والسابق منهما متأصل الذات والسكون، وعنه يقول المرادى: " إن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط: الأول: أن يتصلا.. الثاني: أن يكون سكون السابق أصليا... الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم (٢)، وإذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس (٣).**

وعن إدغام ياء التصغير في (فتى، وعصا) حال تصغيرهما يقول سيبويه: "وتكون ياء التصغير مدغمة؛ لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن، وذلك قولك في (قفا: ففى)، وفي (فتى: فتى) " (٤).

ثم تلحق (عصا) تاء التأنيث، فيقال: (عصية)؛ لأنها ثلاثي مؤنث غير مختوم بها، وعن المؤنث الثلاثي العارى منها حال تصغيره يقول المبرد: " اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإتك إذا صغرته ألحقته هاء التأنيث التي هي في الوصل تاء " (٥)؛ لأن التصغير نائب عن الصفة، ولو وصفته لأدخلت في صفة التاء، فقلت: (دار صغيرة، وشمس منيرة) (٦)، ولئلا يجتمع فرعيتان: التصغير والتقدير " (٧)، وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر (٨).

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢١٠ / ١.

(٢) توضيح المقاصد ١٥٩٦ / ٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١٥٠ / ٤.

(٤) الكتاب ٤٧١ / ٣.

(٥) المقتضب ٢٤٠ / ٢، وينظر: اللمع في العربية ص ٢١٧.

(٦) البديع في علم العربية ١٧٢ / ٢، ١٧٣،

(٧) التصريح ٥٨٠ / ٢.

(٨) الكتاب ٤٨١ / ٣.

توضيح مما سبق:

أن للتصغير تأثيراً في آخر الاسم الثلاثي المقصور، قد يكون أحادياً، برد ألفه إلى أصلها إذا كانت ألفه منقلبة عن ياء، ثم إدغامها في ياء التصغير، وقد يكون ثنائياً إذا كانت ألفه منقلبة عن واو، وذلك بردها إلى أصلها ثم قلبها ياءً، ثم إدغامها في ياء التصغير، ثم جلب تاء تأنيث لها؛ لكونها مؤنثة ثلاثية.

ثانياً: تصغير المقصور مما زاد على أربعة أحرف

أ- تصغير الاسم المقصور مما زادت ألفه على أربعة ولم تسبق بمدة.

إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً إن لم تسبق بمدة وجب حذفها في التصغير (١)؛ لأنها لازمة للكلمة، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة (٢)؛ ولأن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فُعَيْل، و فُعَيْعِل)، فتقول في (قَرَقْرَى) (٣): (قُرَيْقِر)، وفي (لُعِيزَى) (٤): (لُعِيزِز)، يثبتون الياء في (لُعِيزِزِي)؛ لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف (٦).

ب- تصغير الاسم المقصور مما زادت ألفه على أربعة وسبقت بمدة زائدة.

إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة، وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز عكسه (٧)؛ لأن الزائدتين لم تجبنا لتلحقا الثلاثة بالخامسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث، والأولى كواو (عَجُوز)، فلا بد من

(١) شرح ابن عقيل ١٤٦ / ٤، وشذا العرف ص ١٠٢ بتصرف.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) قَرَقْرَى: اسم موضع مخصب باليمامة. ينظر: معجم البلدان: ٣٢٦ / ٤.

(٤) لُعِيزَى: هُوَ مَوْضِعٌ يُلْعَزُ فِيهِ الْيَرْبُوعُ فَيَنْعَطِفُ فِي سَرَبِهِ. جمهرة اللغة ٣ / ١٢٤٥ مادة (ل.ع.ز).

(٥) شرح ابن عقيل ١٤٦ / ٤.

(٦) المقتضب ٢ / ٢٦٢.

(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٥٦٢ بتصرف.

حذف إحداهما؛ لأنك لو كسرتَه للجمع لم يكن لك بدٌّ من حذف إحداهما كما فعلت برقلنسوة (١).

لأجل أنه لا بدُّ هنا من حذف إحدى الزائدين لإقامة بنية التصغير: إما الألف الأولى، وإما الثانية، فهما زائدان قد تكافأ: هذا بالتقدم وهذا بالتحرك، وذلك يقتضي التخيير، فلأجل ذلك اختلف الحكم فيها مع ما تقدم (٢)، فتقول في (حباري): (حُبَيْرِي)؛ لأنَّ في ذلك تخفيف الكلمة والمحافظة على علامة التأنيث، وهو أقيس لأنَّ الألف الأولى من (حباري) زائدة غير معنى إلا للمدِّ ألف (حباري) الأخيرة للتأنيث، فلأنَّ تبقى التي للمعنى أقيس (٣)، وكذا (سُمَانِي) (٤)، وما جري مجراه مما ثلثه ألف زائدة وفي آخره ألف التأنيث مقصورة (٥)،

*والمبرّد يفضّل الحرف الملحق بالأصل على حرف المعنى... ولهذا الوجه التزم المبرّد في (حباري) أن يقال في التصغير: (حُبَيْرِي)، فأنثت ألف التأنيث لأنها لمعنى (٦)، وعليه اختيار ابن السراج (٧).

ولا تعويض حينئذٍ لعدم حذف علامة التأنيث، وهو واضح (٨)، ولا سبيل إلى تعويض الياء قبل الألف؛ لأنَّ الألف تطلب أن يفتح ما قبلها، والياء ساكنة أبدًا، فلا يصح أن تقع قبلها، فالتزموا ترك التعويض لعدم تأنيه (٩).

*وجاز - أيضًا - حذف ألف التأنيث؛ للطول، ولا تحذف الأولى، وتقلبها ياءً (١٠)؛ لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر، وإدغامها في ياء

(١) اللباب ١٦٣ / ٢، وينظر: التصريح ٥٧١ / ٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣٤٠ / ٧، ومقصده بما تقدم: ما كانت ألفه دون الخمسة أحرف.

(٣) شرح ابن عقيل ١٤٦ / ٤، واللباب ١٦٢ / ٢، والمقتضب ٢٦١ / ٢ بتصرف.

(٤) سمانى: السمانى: طائر، ولا يقال: سمانى بالتشديد. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (س.م.ن).

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٨٣ / ٤.

(٦) المصدر السابق ص ٢٤١.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ٤٧ / ٣.

(٨) المساعد ٥١٥ / ٣.

(٩) المقاصد الشافية ٢٨٨ / ٧.

(١٠) شرح ابن عقيل ١٤٦ / ٤، شرح المفصل ٣٠٣ / ٣.

التصغير(١)، فتصير ألف التانيث بعد أربعة أحرف، فتحذف، فإن حذفنا ألف التانيث بقي: (حبار)، وتصغيره: (حُبَيْر) (٢)، وتصرفه لزوال ألف التانيث، فإن سميت به مذكراً أو مؤنثاً وصغرته بحذف ألف التانيث لم تصرفه؛ لأنه مؤنث معرفة، تقول: (حُبَيْر) (٣)، وكما حذفت ألف (فَرَقْرَا)، وفي ذلك محافظة على ألف المد (٤)، وحذفوا الأخيرة؛ لأنهما زائدتان، وما دون الطرف أقوى مما كان طرفاً (٥).

*وأما أبو عمرو فكان يقول: (حُبيرة)، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة للتانيث؛ إذ لم تصل إلى أن تثبت (٦)؛ لأنه ألحقه بعد حذف الألف بـ(عمامة) (٧)؛ لتكون في الاسم علامة تانيث، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسة فصاعداً، ويقول: لم يجز إثباتها؛ لأنها ساكنة، فإذا حذفتها لم أخل الاسم من علامة تانيث ثابتة، ومن قال في (حُباري): (حُبيرة) قال في تحقير (لُعيزي): (لُعغيزة) على مذهب أبي عمرو (٨).

و تقول في (بَرْدَرَايَا) (٩): لموضع،: بَرِيدِر (١٠) وِرَان (جَعِيفِر) ، وفيه ثلاثة زوائد كلها في آخره، فإذا أريد تصغيره حذفت تلك الزوائد كلها (١١).

تضح مما سبق:

أن للتصغير تأثيراً في آخر الاسم المقصور الرباعي، فيحذف وجوباً إن لم يسبق آخره بمدة، في حين يجوز حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف

(١) التصريح ٥٧١/٢، و شرح ابن عقيل ٤ / ١٤٦ .

(٢) المقاصد الشافية ٣٤٠/٧، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٥٧ .

(٣) توجيه اللمع ص ٥٦٢ .

(٤) اللباب ١٦٢ / ٢ ، ١٦٣ .

(٥) المقتضب ٢٦٢/٢ .

(٦) الكتاب ٣ / ٤٣٦ ، ٤٣٧، وينظر: الأصول في النحو ٣ / ٤٧ .

(٧) اللباب ١٦٣ / ٢، وينظر: التصريح ٥٧١/٢ .

(٨) المقتضب ٢٦٢/٢ .

(٩) بردرايا: موضع بالنهروان من بغداد، كذا في المعجم عن سيبويه، كذا ذكره أئمة

التصريف عنه ينظر: تاج العروس للزبيدي مادة (ب.ر.د.ر).

(١٠) شذا العرف ص ١٠٢ بتصرف.

(١١) تاج العروس للزبيدي مادة (ب.ر.د.ر) بتصرف.

التأنيث، والعكس إن سبق آخره بمدة، و أبو عمر يعوّض بتاء التأنيث في آخره عند حذف ألف التأنيث ، وإبقاء المدة الزائدة.

المطلب الثاني: التغيرات التي يحدثها التصغير في آخر الممدود المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف، والشبيه بالصحيح مما آخره وأو
أولاً: التغيرات التي يحدثها التصغير في آخر الممدود المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف عند تصغير الاسم الممدود المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف ، فلا شك أن لياء التصغير) تأثيراً يطرأ على آخرها.
فإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكانه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه، نحو: (سُمَيَّة) في سَمَاء(١).

و(سُمَيَّة) على بناء (فُعَيْل)؛ لأنه رباعي(٢)، بثلاث ياءات، أو لاهها: ياء التصغير، وثانيها: بدل المدة، وثالثها: بدل لام الكلمة (٣)، فحذف الأخيرة نسيًا، استئقلاً، فصار في التحصيل ثلاثياً، فلزم لحاق التاء (٤)، وكان حقها ألا تلحقها الهاء، كما لا تلحق في تصغير "عقرب" و"عناق" إذا قلت: "عُقَيْرِب" و"عُنَيْق"، ولكنه يعرض في التصغير ثلاث ياءات، فيلزم سقوط واحدة منها(٥)؛ فعرضت ثلاثيته بسبب التصغير، فلحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد(٦).

وقصدوا بذلك الفرقَ بينها وبين (سَمَاءِ الْمَطَرِ) فإنه مذكّر(٧)، ولو سميت بـ(سَمَاء) مذكراً، لقلت في تصغيره: (سُمَيَّة)، بغير تاء؛ لتذكير مسماه(٨)،

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ٢٣٩/١.

(٢) المقاصد الشافية ٤٠١ / ٧.

(٣) التصريح ٥٨٠/٢، و شرح المفصل ١٨ / ٣ بتصرف.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢٣٩/١، والمقاصد الشافية ٤٠١ / ٧.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤٧٣ / ٣، وينظر: ٢٢١ / ٤.

(٦) التصريح ٥٨٠/٢.

(٧) اللباب ١٧١/٢ بتصرف.

(٨) التصريح ٥٨٠/٢، و شرح المفصل ١٨ / ٣ بتصرف.

توضيح مما سبق:

عن تصغير الممدود المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف، فإنه يعرض له في حال التصغير ما يرجع به إلى ثلاثة أحرف بعد حذف الياء الأخيرة الزائدة؛ ولأجل ذلك وجب زيادة التاء؛ لأنه صار بالحذف ثلاثياً خالياً منها.

ثانياً: التغيرات التي يحدثها التصغير في آخر الاسم الشبيه بالصحيح مما آخره واو⁹ تبدل الواو ياءً إذا لاقت ياءً، وقد سبق ذكر شروط ذلك في الحديث عن المقصور الثلاثي مما ألفه مبدلةً من (الواو)، ولا داعي لتكراره هنا، وعن تصغير (دلو) من الشبيه بالصحيح ولامه واو يقول ناظر الجيش: "فألذي يجب فيه الإعلال لاجتماع الشروط المذكورة فيه... قد يكون لاماً نحو: (دلية) تصغير (دلو)" (١).

وقد أشرت في إليه عند تصغير (عصا)، مما ينطبق أيضاً على (دلو) مصغراً، ولا داعي لذكره هنا تلاشياً للتكرار.

توضيح مما سبق:

أن للتصغير أثره في آخر الشبيه بالصحيح مما آخره واو، حيث تجتمع مع ياء التصغير، والسابق متأصل الذات والسكون، فتقلب الواو ياءً، وتدغم في ياء التصغير، ثم تلحق آخره تاء التانيث؛ لأنه قبل التصغير كان ثلاثياً مؤنثاً عارياً منها.

(١) تمهيد القواعد ١٠ / ٥١١٤، ٥١١٥، وينظر: الشافية في علمي التصريف والخط ص

المبحث الثالث: التغييرات التي يحدثها النسب في أواخر الأسماء المعتلة المطلب الأول: التغييرات التي يحدثها النسب في

أخر الاسم المقصور.

أولاً: النسب إلى المقصور بما ألفه ثالثة:

عند النسب إلى الاسم المقصور مما ألفه ثالثة منقلبة عن أصل فإنها تقلب وأوًا،
وعنه يقول ابن جنى: "إن كان الثلاثي مقصوراً أبدلت من ألفه واوًا؛ لوقوع
ياء الإضافة بعدها" (١).

سواء كانت من (الواو) أم من (الياء). تقول في "عصًا"، و"منًا":
"عصوي"، و"منوي"، وفي "رحي"، و"فتي": "رحوي"، و"فتوي"،
وذلك لأنك أدخلت ياء النسبة، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والألف لا تكون
إلا ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يكسر، فقلبوا واوًا (٢).

* وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استئصالاً لإظهارها... لأن كسرة الياء
المتحرك ما قبلها بمنزلة ياء أخرى، كما أن ضمة الواو المتحرك ما قبلها
بمنزلة واو أخرى؛ لأنهم لو قلبوها ياءً لقالوا: "رحيي"، و"فتيي"، فكانت
تجتمع ثلاث ياءات وكسرة في الياء الأولى، ولم يحذفوا الألف؛ لأن المنسوب
إليه أقل الأسماء حروفًا، وكرهوا الياء في نوات الياء؛ لأنهم لو قلبوها ياءً؛
لقالوا: "رحيي"، فيصير قريباً من (أمي)؛ فلم يكونوا ليردوا الياء إلى ما
يستقلون؛ إذ كانت معتلة مبدلة فراراً مما يستقلون قبل أن يضاف الاسم (٣).
فإن قيل: فالثقل في "أميي" أبلغ؛ لأنك تجمع فيه بين أربع ياءات،
و"فتي"، و"رحي" إنما يجتمع فيه ثلاث ياءات، وبعض العرب يستعمل
"أميي" ولا نعلم أحداً يقول: "رحيي"؟

فالجواب: أن مثل: "أمي"، و"عدي" قد استعمل قبل النسبة، وأما مثل: "رحي"
فغير مستعمل إلا في النسبة، لأنه يلزمه قلبها ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،
فكرهوا أن يتحملوا الثقل في لفظ غير مستعمل.

(١) اللع في العربية لابن جنى ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) شرح المفصل ٣ / ٤٥٠، وينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٤٧، ١٤٤٨.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٤٢، وتمهيد القواعد ١٠ / ١٠٢ بتصرف.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: "رحوي"، و"منوي"، فـ "رحو"، و"منو" غير مستعمل إلا في النسب، قيل... الثقل فيه أقل؛ لاختلاف الحرفين؛ إذ الثقل في الواو ويأتي النسب أقل من الثقل في الياءات مع ياء النسب (١).

تضح مما سبق:

أن علامة النسب أثرها في آخر الاسم المقصور مما ألفه ثالثة، حيث تقلب واوًا سواء أكان أصلها الياء أم الواو فرارًا من توالي ثلاث ياءات، مع كسر أولها.

ثانيًا: النسب إلى المقصور مما ألفه مراعاة:

أ- النسب إلى المقصور مما ألفه مراعاة وتحريك ثانيه:
عند النسب إلى المقصور مما كانت ألفه رابعةً وتحرك ثانيه، فإنه تحذف ألفه، وعنه يقول سيبويه: "وأما (جمزي) (٢)، فلا يكون (جمزوي)، ولا (جمزوي)، ولكن (جمزي)؛ لأنها ثقلت وجاوزت زنة (ملهي) (٣)، ولم يجئ هذان الوجهان إذا كان ثاني الاسم متحركًا.. للاستئصال (٤).
وتقول في (بشكي) (٥): (بشكي)، إذا سميت بهما، ونسبت إليهما (٦)، فصارت بمنزلة (حباري) (٧)، وأجري الاسمان في الحذف مجرى واحدًا (٨).

(١) شرح المفصل ٣ / ٤٥٠.

(٢) جمزي: ضرب من السير أشد من العنق ينظر: الصحاح مادة (ج.م.ز).

(٣) الكتاب ٣ / ٥٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ١ / ٣٨٨.

(٥) بشكي: أي: سريرة... وأبشك فلان الكذب: إذا اختلقه، وبشكت الثوب قطعته، وكل ذلك من البشك في السير وخفة نقل القوائم. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ١ / ٢٥٠ مادة (ب.ش.ك).

(٦) علل النحو لابن الوراق ص ٥٣٨.

(٧) الكتاب ٣ / ٥٤، وينظر: الأصول في النحو ٣ / ٧٥، والتعليق على كتاب سيبويه ٣ / ١٧٨.

(٨) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٧٧.

قال أبو علي: الحركة في (جَمَزَى) عادت الحرف الخامس من (حُبَارَى، ومرامَى)، فلم يجز قلب الألف واوًا في (جَمَزَى)، كما لم يجز قلبها واوًا في (حُبَارَى ومرامَى)؛ إذ كانت الحركة معادلة للحرف (١).
وعلل ابن إياز لحذفها بقوله: "عندي أن المانع من ذلك يجوز أن يكون هربًا من اجتماع أربع متحركات في كلمة، وذلك منتف في اللّغة" (٢)، وبه علل ناظر الجيش (٣).

ب- النسب إلى المقصور، مما ألفه مراعاة وسكن ثانيه:

١- إن كانت متقلة عن أصل: في المنقلبة نحو: "ملهي"، و"مغزى"، و"مخيا"، و"أعشى" ثلاثة أوجه:

* الوجه الأول: أجودها أن تقلب الألف واوًا؛ فيقال في النسب إلى "ملهي": "ملهوي"، وإلى "مغزى": "مغزوي"، وإلى "مخيا": "مخيوي"؛ وذلك لأنها بدل من اللم، فكان حكمها حكم "عصا"، و"رحى".... كذلك تقول: "ملهوي"، و"أعشوي" (٤)، وقلبها واوًا في هذه الحالة هو الأجود عند السيرافي، وابن الناظر (٥)، والمختار عند ابن قيم الجوزية، والشاطبي (٦).
* والثاني: أن تحذف الألف، فتقول: "ملهي"، و"مغزى"، تشبيهًا بألف التائيث المقصورة، نحو: "حبلَى"، و"سكرى"، كما قالوا: "مدرى" (٧)، و"مدارى"، فجمعوه جمع "حبلَى"، و"حبالَى"، وإن لم يكن مثله؛ لأن ألف

- (١) التعليقة على كتاب سيبويه ١٧٩ / ٣، وينظر: المسائل العسكرية في النحو العربي للفراسي ص ١٢٨، وشرح المفصل ٤٥٢ / ٣.
(٢) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ص ١٧٨.
(٣) ينظر: المساعد ٣٥٩ / ٣، وتمهيد القواعد ٤٦٨٦ / ٩.
(٤) شرح المفصل ٤٥٠ / ٣، ٤٥١، والكتاب ٣٥٢ / ٣، بتصرف، وينظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٨ / ٤.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٩ / ٤، وتمهيد القواعد ٤٦٨٩ / ٩.
(٦) ينظر: إرشاد السالك ٩٤٢ / ٢، والمقاصد الشافية ٤٥٠ / ٧.
(٧) مدرى: جبل بنعمان. ينظر: التكملة والذيل والصلة ١٩٥ / ٣.

"مدرى" لام، وألف "حُبلى" زائدة، فشبَّهوا الأصل بالزائد، فأدخلوا بعضًا على بعض (١).

وجعل سيبويه الحذف تابعًا لما تقدم أولًا أنه الباب، وهو القلب (٢).

***وَأِنَّمَا كَانَ حَذْفُهَا الْوَجْهَ مِنْ وَجْهَيْنِ:**

أحدهما: أنها من حيث كانت علامة للتأنيث ضارعتها في التأنيث، فكما يجب حذف الهاء في النسب، فكذلك - أيضًا - يجب حذف ألف التأنيث.

والوجه الثاني: أن ألف التأنيث ساكنة، وليست مما أصله الحركة كالألف الأصلية، وألف الإلحاق (٣)، فحذفوها لسكونها وسكون الياء الأولى من ياء النسبة، وإن كانت الألف قد يقع بعدها الساكن المدغم؛ لأن الياء أقوى في تغيير ما يدخل عليه من علامة التثنية (٤).

***والثالث:** أن تمد ذلك، وهو ضعيف، فتقول: "مغزوي"، تشبيهًا بالزائدة الممدودة للتأنيث؛ لاجتماعهما في صورة واحدة (٥).

وأجاز هذا الوجه السيرافي، ولم يضعفه فقال: "وينبغي أن يجوز - أيضًا: " ملهاوي" (٦)، ونقل عنه المرادى جواز (٧).

في حين عقب عليه الشاطبي بقوله: "أما في الألف الأصلية فلم يسمع، وإنما قاسه السيرافي على مسألة (حُبلاوي)، فأجاز: (ملهاوي)، قالوا: وهو قياس

(١) شرح المفصل ٣ / ٤٥١، و شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٠٩، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ١٠٩.

(٢) المقاصد الشافية ٧ / ٥٠، بتصرف.

(٣) الإلحاق: "أن يزداد على الحروف الأصلية؛ في الاسم، أو الفعل، حرف أو حرفان، زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير المزيد بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى أكبر منها؛ في عدد حروفها، وحركاتها، وسكناتها على الترتيب، وفي تصاريفها. ينظر: تداول الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ١ / ٢٢٣.

(٤) علل النحو ص ٣٦، بتصرف يسير.

(٥) شرح المفصل ٣ / ٤٥١، و علل النحو ص ٣٨، بتصرف.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٠٩.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٤٦.

ضعيف، فلم يتعرض الناظم لهذا الوجه؛ لما فيه من مخالفة القياس، ولقلته أو عدمه سماعاً" (١).

٢- إن كانت زائدة للتأنيث: مثل "حُبْلِي"، و"سَكْرِي"، فالأجود حذفها كما تحذف تاء التأنيث؛ لأنها زائدة مثلها، وفي معناها (٢)، ولم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف" (٣)، فيقال: "حُبْلِي"، و"سَكْرِي"، ومن السماع في ذلك قولهم في (سَلَى) (٤): (سَلَى) " (٥).

* وأنشد سيبويه لساعدة بن جويّة:

كَأَنَّمَا يَقَعُ الْبَصْرِيُّ بَيْنَهُمْ
مِنَ الطَّوَائِفِ وَالْأَعْتَاقِ بِالْوَدْمِ (٦)

* وأنشد أبو عبيد لأوس بن حجر:

يَعْلُونَ بِالْقَلْعِ الْبَصْرِيِّ هَامَهُمْ
وَيَخْرُجُ الْفَسُومُ تَحْتَ الدَّقَائِرِ (٧)

(١) المقاصد الشافية ٧ / ٤٥١ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٤٥١، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٠٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٥٢ .

(٤) (سَلَى): السَلَى: الجِلْدَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلْدُ. ينظر: معجم ديوان الأدب للفارابي ٤ / ٢٥ .

(٥) شرح المفصل ٣ / ٤٥١، و شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٧ / ٤٤٣ .

(٦) البيت من البحر البسيط، وقد ورد في المقاصد الشافية ٧ / ٤٤٤ لساعدة بن جويّة، ولم ينسب في الكتاب ٣ / ٣٥٤، والوَدْمُ: السَّيُورُ الَّتِي بَيْنَ آذَانِ الدَّلْوِ وَأَطْرَافِ الْعِرَاقِيِّ، الْوَاحِدَةُ: وَدْمَةٌ، وَقَدْ وَدِمَتِ الدَّلْوُ تَوَدَّمٌ وَدَمًا، إِذَا انْقَطَعَتْ وَدَمَهَا. ينظر: الصحاح مادة (و، ذ، م).

والشاهد فيه: (البَصْرِيُّ) حيث نسب إلى (بَصْرَى) مما ألفه رابعة زائدة للتأنيث بالحذف. (٧) البيت من البحر البسيط وقد ورد في المصدر السابق ص ٤٤٣ لأوس بن حجر، والغريب المصنف لابن سلام ٢ / ٢٩ رقم ١٥٦، والقَلْعُ: جمع القلعي... والرصاص الجيد.... وسميت بالقلعة واحدة القلع وهي السحاب العظام. ينظر: أساس البلاغة للزمخشري ٢ / ٩٨ / ٩٨ مادة (ق، ل، ل)، والفَسُومُ: فَسَا فَسُومًا، والاسم: الفُسَاءُ بِالْمَدِّ، وَتَفَاسَتِ الْخَنَفَسَاءُ، إِذَا أُخْرِجَتْ اسْتَهَا لِذَلِكَ. ينظر: الصحاح مادة (ف، س، و)، والدَّقَائِرُ: دَقْرَى: رَوْضَةٌ مَعْرُوفَةٌ. والدَّقُورُ: التُّبَّانُ الَّذِي يُلْبَسُ كَالسَّرَاوِيلِ الصَّغِيرَةِ. ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد مادة (د، ر، ق).

****وجه الحذف أن الألف زائدة غير أصليته، ولا ملحقة بأصل، فأرادوا أن يفرقوا بينهما، ويجعلوا للحذف حظ الزائد على الإطلاق؛ لأنه أولى به من الأصلي؛ إذ كان في حذف الأصل خرم البنية... فحملت ألف التانيث في الحذف على التاء (١).**

وهذا الوجه عند المبرد: "أجودها، وأحقها بالإختيار، وأكثرها، وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس" (٢)، وهو الأفصح عند أبي حيان، والمختار عند ابن عقيل (٣).

****ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران:**

أحدهما: قلبها واوا تشبيها لها بالأصل، فيقال: "حُبْلَوِي" ، و"سَكْرَوِي" (٤)؛ لأنها لا تبلغ مبلغ الاستتقال، ولأن الألف رابعة (٥)؛ ولذلك قال سيبويه: "لم أر بـ(حُبْلَوِي) بأساً" (٦).

ثانيهما: "حُبْلَوِي" بقلب الألف واوا مع زيادة ألف قبلها؛ لأنك إذا فعلت ذلك فأنما تخرجه إلى علامة التانيث اللازمة له، وذلك قولك: (دنياوي، ودفلاوي) (٧) حتى يصير بمنزلة (حمرأوي)، و(صحراوي) (٨)، وحكي في (أرطي): (أرطاوي) بزيادة ألف قبل الواو، وكذا قيل في (علقى): (علقاوي) (٩). وقد عقب ابن الصانع على ذلك بقوله: "وهذا أضعف الوجوه" (١٠).

= والشاهد فيه: (البصري) حيث نسب إلى (بصري) مما ألفه رابعة زائدة للتانيث بالحذف.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المقتضب ١٤٧/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٠٦ / ٢.

(٤) شرح المفصل ٤٥١ / ٣.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ٣٨٨ / ١، والمقتضب ١٤٧ / ٣، ١٤٨، ١٤٧.

(٦) الكتاب ٣٥٣ / ٣، وينظر: الأصول في النحو ٧٥ / ٣.

(٧) دقلى: نبت مر، زهره كالورد الأحمر. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة د. أحمد مختار عمر مادة (د.ف.ل).

(٨) شرح شافية ابن الحاجب ٣٨٨ / ١، وشرح المفصل ٤٥١ / ٣، والمقتضب ١٤٧ / ٣.

(٩) توضيح المقاصد ١٤٤٦ / ٣، وتمهيد القواعد ٤٦٨٩ / ٩، ٤٦٩٠ بتصرف.

(١٠) اللوحة في شرح الملح ٦٨٢ / ٢.

٣- إن كانت زائدة للإحاق:

إن كانت للإحاق مثل: "أرطى"، و"مغزى"؛ كنت مخيراً: إن شئت قلبت، وإن شئت حذفته، إلا أن القلب هنا أحسن منه في "حُبْلَوِيٍّ"؛ لأنها في حكم الأصل؛ إذ كانت ملحقة، فتقول: "أرطى"، و"أرطوي"، و"مغزى"، و"مغزوي" (١)، ولم يذكر سيبويه فيها إلا الحذف والقلب (٢).
*ويقع الترجيح بين: (ملهى وعلقى) في الحذف والقلب، فيرجح القلب على الحذف في نحو: (ملهى)؛ لكون الألف أصلية، والحذف على القلب في: (علقى)؛ لكونها غير أصلية (٣)، ولأن حذف الزائد خير من حذف الأصلي (٤).

ج- النسب إلى (كلتا) من المقصور الرباعي ساكن الثاني:

من المقصور الرباعي ساكن الثاني (كلتا) حال التسمية بها، ومن المعلوم أن (كلا) في النسب معاملة (عصا)، فتقلب لامه (واو) عند النسب إليه، فيقال فيه (كلوي)، وسيوضح ذلك من خلال الحديث عن مؤنثه (كلتا) فيما يأتي:
*إذا نسبت إلى (كلتا) قلت في مذهب سيبويه: (كلوي) (٥)، قال أبو العباس: التاء في "كلتا" عند سيبويه بدل من ألف "كلا" (٦)، مثلها في (أخت)، لم تكن لصريح التأنيث، بل كانت بدلاً من اللام؛ ولذا سكن ما قبلها، وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسط التاء، ولم يكن ذلك جمعاً بين علامتي التأنيث؛ لأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها راحة منه، ف(كلتا) عنده (حُبْلَى) الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لا معرفة ولا نكرة (٧)، وأن تكون اللام واوً أمثل من أن تكون ياءً، لأن إبدال التاء من الواو أضعف إبدالها من الياء، والعمل إنما هو على الأكثر (٨).

(١) شرح المفصل ٣ / ٤٥١ .

(٢) المساعد ٣ / ٣٥٩ .

(٣) جامع الدروس العربية ٢ / ٧٢ .

(٤) التصريح ٢ / ٥٩١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٧ .

(٦) الأصول في النحو ٣ / ٧٨ .

(٧) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ٢ / ٧٠ بتصرف يسير .

(٨) شرح المفصل ٣ / ٤٦٨ .

ومذهب البصريين في (كلا) أن يكتب بالألف؛ لأن ألفها منقلبة عن واو، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء فإنه يكتب بالياء، وكتبت على الأول (كلتا) بالألف حملاً على (كلا)، و(كلا، وكلتا) يكتبان بالياء عند الكوفيين؛ لأنهما قد أميلا (١).
*فيذا نسبت إليه رددت اللام، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر، كما في (أخت وبنت)، فيصير: (كلوى) بفتح العين، فيجب حذف ألف التانيث (٢) كما مر في (جمزى) (٣)، ورد ما التاء بدل منه (٤).

*والأخفش يحذف التاء، ويقر ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، ويرد المحذوف فيقول: "كلوى" (٥).

*وعند الجرمي أن ألف (كلتا) لام الكلمة، وليس التاء بدلا من اللام، ولا فيه معنى التانيث، فيقول: (كلتوي) ك(أعلوي)، وقوله مردود؛ لعدم (فعلت) في كلامهم (٦)، وهو ضعيف؛ لأن التاء لا تزداد وسطاً، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت: (كلتوي) (٧).

وقد نقل ابن يعيش عنه: "أن التاء علم تانيثها"، ثم عقب بقوله: "ويشهد بفساد هذا القول أن: التاء لا تكون علامة تانيث الواحد إلا وقبلها فتحة، نحو: "طأحة"، و"قائمة"، أو يكون قبلها ألف، نحو: "سغلاة" (٨)، و"عزهاة" (٩)، واللام في "كلتا" ساكنة، ووجه ثان: أن علامة التانيث لا تكون أبداً حشواً، إنما تكون آخرًا لا محالة" (١٠).

(١) همع الهوامع ٣ / ٥٢٦، ودليل الطالبين لكلام النحويين ص ٩٣ بتصرف.
(٢) عند حذف الألف الرابعة تتحرك الواو، أو الياء - بناءً على الخلاف في أصلها - وينفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً، فتصير: (كلا)، ثم نعامله معاملة المقصور الثلاثي، فنقلب ألفه واواً.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٧٠.

(٤) الأصول في النحو ٣ / ٧٨.

(٥) همع الهوامع ٣ / ٤٠٥ بتصرف.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٧٠، وينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٦٢.

(٧) توضيح المقاصد ٣ / ١٤٦٢.

(٨) سغلاة: السغلاة: أخبث الغيلان. ينظر: الصحاح مادة (س.ع.ل).

(٩) عزهاة: لنيم. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة مادة (ه.ز.ع).

(١٠) شرح المفصل ٣ / ٤٦٨.

ونقل أبوحيان عن يونس مثلما ذهب إليه الجرمي (١)، وعلل له السيوطي مختاراً له، فقال: " فراراً من اللبس وهو اختياري " (٢).

ثالثاً: النسب إلى المقصور مما ألفه فوق الراجعة:

تحذف ألف الاسم المقصور مما زادت ألفه على أربعة أحرف، يقول سيبويه: " هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً، وكان على خمسة أحرف تقول في (حَبَارِي): (حُبَارِي)، وفي (جُمَادِي): (جُمَادِي)، وفي (قَرَقَرِي): (قَرَقَرِي)، وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً، وكان على خمسة أحرف " (٣)، وتقول في (قَبْعَثَرِي) لجمال غليظ شديد: (قَبْعَثَرِي)، وألفها سادسة غير منقلبة (٤)، وكذا إذا كانت ألفه فوق الراجعة للإلحاق كـ (حَبْرَكِي) (٥) مُلْحَق بـ (سَفْرَجَل) (٦): للفراد، أو المنقلبة عن أصل كـ (مصطفي) من الصفوة، تقول في النسبة إليها: (حَبْرَكِي، ومصطفي) (٧).

وتقول في المنقلبة عن أصل منصرفة كانت أو غير منصرفة، نحو: (مرامي... وشكاعى): (مرامى، وشكاعى)؛ وذلك لأنها كانت تحذف رابعة إذا كانت التانيث، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف، وكلما ازداد كثرة كان الحذف آخرى (٨).

تضح من خلال ما سبق

أن النسب أثره في آخر الاسم المقصور مما ألفه رابعة، و تحرك ثانيه بحذف آخره عند النسب استثنائاً، كما أن لها أثراً بالقلب واواً وهو الأجود-أو بالحذف، أو بالقلب واواً وزيادة ألف قبلها إن كانت منقلبة عن أصل (أصلية)، فإن كانت زائدة للتانيث فالأجود الحذف، ثم القلب واواً، ثم القلب وزيادة ألف قبلها، وإن

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٧.

(٢) همع الهوامع ٣ / ٤٠٥.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٥٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ١ / ٣٨٧.

(٥) حبركي: طویل الظهر قصير الرجلين. ينظر: جمهرة اللغة ٢ / ١٢١٥.

(٦) سفرجل: من الفواكه، معروف. ينظر: العين باب الخماسى من الجيم.

(٧) شذا العرف ص ١٠٧ بتصرف يسير.

(٨) المقتضب ٣ / ٤٨ بتصرف.

كانت زائدة للإلحاق فالأجود الحذف، ثم القلب مع زيادة الألف، ويرجع القلب على الحذف في الألف أصلية، والحذف على القلب في التي للإلحاق، ويرجع القلب في التي للإلحاق عنه في التي للتأنيث. كما أن له أثره على آخر (كلتا) مسمى به مما ألفه رابعة، وثانيه ساكن، فيحذف سيبويه التاء، ثم يعاملها معاملة المقصور الثلاثي، مع فتح ثانيه كمذكره (كلا)، والأخفش يسكن ثانيه، بينما الجرمي ينسب إليه بقلب ألفه - التي هي لام عنده- واوا، مع سكون ثانيه، وله- أيضا- أثره على آخر الاسم المقصور مما زادت ألفه عن أربعة أحرف، حيث تحذف ألفه قولا واحدا عند النحاة.

المطلب الثاني: التغييرات التي يحدثها النسب في آخر الاسم الممدود.

أولا: النسب إلى الممدود ذي الهمزة المنقلبة عن أصل:

عند النسب إلى الاسم الممدود ذي الهمزة المنقلبة عن أصل ففيها وجهان: البقاء وليس فيه تغيير- أو القلب واوا، وعنه يقول العكبري: " أن تكون بدلا من أصل نحو: (كساء، ورداء)، فالوجه إقرارها؛ لأن بدل الأصل أصل، ومنهم من يقلبها واوا لضعفها بالإبدال فقد أشبهت الزائدة" (١). وقد علل المبرد للوجهين حيث قال: " فإن كان منصرفا وحروفه أصل، فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى (قراء: قرأ) فالهمزة أصل، وفي (رداء: ردأ) فالهمزة منقلبة، وحالها كحال تلك، وكذلك الملحقة نحو: (علباء، وحرباء)، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف؛ نحو: (علباوي، وحرباوي) فهو في هذا الحيز أصلح؛ لأن الهمزة زائدة، ويجوز أيضا - في (رداء، وكساء) " (٢)، فلما جاز قلب الهمزة الملحقة واوا، جاز قلب همزة (رداء، وكساء) واوا؛ لأنهما يشابهان ألف (علباء) في انقلابهما من الياء إلى الهمزة (٣)- وهو فيهما أجود منه في (قراء)؛ لأن الهمزة في (رداء، وكساء) منقلبة، وهو فيه أبعد أن تقول: قراوي" (٤).

(١) اللباب ٢ / ١٥٢، وعلل النحو ص ٥٤٠.

(٢) المقتضب ٣ / ١٤٩.

(٣) علل النحو ص ٥٤٠.

(٤) المقتضب ٣ / ١٤٩.

والوجه الأول هو الأجود كما ذكره ابن جنّي (١)، في حين نقل ابن النحاس القول بشذوذ قلب ما همزته منقلبة عن أصل (واوًا)، فقال: " هذه لغات شاذة، والأجود أن يثبت ما كان لغير التأنيث على لفظه، فيقال: (سقائي)" (٢).

تضح مما سبق:

أن النسب أثره في آخر الاسم الممدود ذي الهمزة المنقلبة عن أصل، والتي للإلحاق حيث يجوز إبقاؤها أو قلبها واوًا، والقلب في التي للإلحاق أولى منه في التي هي منقلبة عن أصل، والقلب فيهما -على اختلاف درجته- هو التغيير. التغيير.

ثانياً: النسب إلى الممدود ذي همزة التأنيث:

قد يكون الحرف منقلباً فيضطر إلى قلبه، فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباً عنه، وذلك قولك في (حمرأء): (حمرأوي، وحمرأوات)، وكذلك (صفراوي، وصفراوات)، فتقلب الهمزة واوًا، وإن كانت منقلبة عن ألف التأنيث، كالتي في نحو: (بشري، وسكري) (٣)، فقل: (سوداوي) (٤)، وانقلبت المدة واوًا؛ لأنها حرف حي فلا يحذف، ولأنها للتأنيث تنقلب، ولا تكون كحرف الأصل (٥).
*والوجه القلب عند أهل البصرة (٦)؛ لأنها كالمقصورة في دلالتها على التأنيث؛ ولأن حكم التأنيث فيها موجود، وهو الموجب لنقل الاسم، وكانت ياء النسبة توجب -أيضاً- تثقيلاً للاسم، فوجب أن تقلب هذه الهمزة إلى حرف لا يدل على التأنيث، ليخف الاسم (٧).

(١) ينظر: اللمع في العربية ص ٢٠٩.

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص ٢٥٩.

(٣) الخصائص لابن جنّي ٢ / ٣٤٨.

(٤) عمدة الكتاب ص ٢٥٩.

(٥) المقتضب ٣ / ١٤٩.

(٦) اللباب ٢ / ١٥٢، وعلل النحو ص ٥٣٩.

(٧) الكتاب ٣ / ٣٤٩، واللباب ٢ / ١٥٢، وعلل النحو ص ٥٣٩ بتصرف.

وقد علل ذلك ابن جنى في باب (في حمل الشياء على الشياء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم)، فقال: "أعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي... وإنما قلبت الهمزة فيه، ولم تقر بحالها؛ لئلا تقع علامة التانيث حشواً" (١)؛ لأن موضع علامة التانيث الأطراف لا الأوساط (٢).
فإن قيل: ولم كان البدل واواً، ولم يكن ياءً؟

فالجواب: أن الذي دعاهم إلى القلب في "صحراوات"، و"صحراوي" الفرار من علامتي تانيث، وكانت الياء مما يؤنث بها في مثل: "أذهبي"، و"انطلقني"، فعدلوا عنها إلى الواو؛ لأنها لا تكون للتانيث، وقيل: اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة (٣).

وقال ابن الوراق: "وإنما وجب قلبها واواً، ليفصلوا بين الهمزة التي هي بدل من حرف التانيث وبين الهمزة التي هي على خلاف ذلك؛ إذ كانت الهمزة تمنع الاسم الصرف، وغيرها لا تأثير له، وصورتها واحدة سواءً، ففصلوا بينهما بالقلب، ليدلوا على اختلاف حكمهما" (٤).

*ومن العرب من يقول: (حمرائي وصفرائي)، فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف (كسَاء).. وذلك قليل رديء (٥).
ووصفه ابن النحاس بالشاذ، فقال: "حكى الكوفيون في النسب إلى (حمراء: حمرائي) وهذا من الشاذ الذي لا يعرفه البصريون" (٦)، وهو كذلك عند ناظر الجيش (٧).

- (١) الخصائص ١ / ٢١٤ .
- (٢) المقاصد الشافية ٧ / ٥٠٩ .
- (٣) شرح المفصل ٣ / ٢٠٢ .
- (٤) علل النحو ص ٥٣٩ .
- (٥) همع الهوامع ٣ / ٣٩٩ .
- (٦) عمدة الكتاب ص ٢٥٩ .
- (٧) تمهيد القواعد ٩ / ٤٧٣٤ .

تضح مما سبق:

أنَّ للنسب أثره في آخر الاسم الممدود ذي همزة التأنيث، حيث يجب قلبها واوًا من منطلق التخفيف، ولنلا تكون علامة التأنيث حشواً، وفرقاً بينها وبين سابقتها.

المطلب الثالث: التغيرات يحدثها النسب في آخر الاسم المنقوص

أولاً: النسب إلى المنقوص الثلاثي:

إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياءه ثالثة قلبت واوًا وفتح ما قبلها (١)؛ لتسلم الواو (٢)، فعلوا به ما فعلوا بـ (نمِرٍ)، بإبدالهم من كسرتة فتحة (٣)، نحو: (شجوى) في (شج) (٤)، كراهية لاجتماع الياءات والكسرات، وأنت في غير المعتل كنت تفعل ذلك كراهية لتوالي الكسرتين والياءين، فهذا - هاهنا - أوجب؛ لنلا تتوالى الثقلاء (٥)، مع حركة ما قبل أولها (٦).

فانقلبت الياء ألفاً، فصار مقصوراً كـ (حصي)، ثم قلبوها واوًا من أجل ياء النسب (٧)، فيصير في اللفظ أخف من "عمي" (٨)، وقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوًا إلا بواسطة (٩).

لكن ناظر الجيش لم يرتض قلب الياء والواو ألفاً، ثم قلبهما واوًا، فقال: " لا حاجة إلى هذا العمل المؤدي إلى إخراج الكلمة من باب إلى باب آخر مع

(١) شرح ابن عقيل ١٥٥ / ٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ١٨٩ / ٣.

(٣) الأصول في النحو ٦٥ / ٣، وتوجيه اللمع ص ٥٣٩ بتصرف يسير.

(٤) شرح ابن عقيل ١٥٥ / ٤.

(٥) المقتضب ١٣٦ / ٣، وشرح شافية ابن الحاجب - الرضي ٤٤ / ٢.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٤٤ / ٢، و تمهيد القواعد ٦٩٣ / ٩، والبديع في علم العربية ١٩٠ / ٢ بتصرف.

(٧) تمهيد القواعد ٦٩٣ / ٩، و شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٧١ بتصرف.

(٨) شرح كتاب سيويه ١٠٤ / ٤، وينظر: شرح المفصل ٥٦ / ٣.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٤٩ / ٣.

الاستغناء عنه، ثم لك أن تقول: العين إنما تفتح لأجل النسب، فينبغي أن تقلب الياء واواً أولاً لينسب، فإذا تعينت النسبة فتحت العين حينئذٍ لذلك، وكلام الجماعة يقتضي أن العين تفتح أولاً، وحينئذٍ تقلب الياء ألفاً، ثم بعد ذلك تأتي بياء النسب، ولا يخفي بعد ذلك" (١).

*وأعتقد أن رأى ناظر الجيش له وجاهته؛ لأن لام المنقوص كما تكون ياءً تكون واواً، فما الجدوى من قلب الواو ألفاً، ثم العودة إليها مرة ثانية، مع التسليم بقلبها ألفاً، ثم واواً لو كان أصلها الياء. ومثل (شج): (عم)، إلا أن اللام ياءً، فتقول: (عموى)، برد الياء المحذوفة؛ لعدم موجب حذفها حينئذٍ (٢).

ثانياً: النسب إلى المنقوص فوق الثلاثة:

أ- النسب إلى المنقوص الرباعي:

ينسب للمنقوص الرباعي بإحدى طريقتين:

١- النسب إليه بحذف يائه: إن كان الاسم (المنقوص) على أكثر من ثلاثة أحرف حذفت الياء في النسب، على الألفح، كقولك إلى (قاض، قاضي)، وإلى (ناجية: ناجي)، وإلى رجل يسمى "يرمي": و"رامى": "يرمي"، و"رامى"، وكان الأصل أن تقول: "قاضي"، و"راميي"، و"يرميي"، كما تقول في النسب إلى حاكم: "حاكمي"، وإلى "يضرب": "يضربي" (٣).

*وقوله:

كان مرقتها بعد الكرى اعتقت... صرفاً تخيرها الحاني خراطوماً (٤)

(١) تمهيد القواعد ٩ / ٤٦٩٤ .

(٢) المساعد ٣ / ٣٦٠، و شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ١ / ٣٨٨ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٤٥٣ علل النحو ص ٣٤٤ بتصرف.

(٤) البيت من البحر الطويل، دون نسبة في البديع في علم العربية

١٩٠ / ٢، وبرواية (الحانون) بدلاً من (الحانوي) في المفضليات للمفضل الضبي ص

٤١٨، وعليها فلا شاهد، والغبوق: الشرب بالعشي. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح

العربية مادة (غ.ق.ب)، والكري: النعاس. ينظر: الصحاح مادة (ك.ر.ي).

والشاهد فيه: (الحاني) حيث نسب لـ (حانية) بحذف لامه وتاء التانيث، وهو الأرجح.

إِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُهَا، لِأَنَّ النَّسْبَةَ تَوْجِبُ كَسْرَ مَا قَبْلَهَا (١)؛ فَتَجْتَمِعُ الْيَاءَاتُ مَعَ تَثَاوُلِ الْكَلِمَةِ وَكَوْنِ الْأُولَى آخِرَ الْكَلِمَةِ؛ إِذْ يَأُيِّدُ النَّسْبَ عَارِضَةٌ (٢).
وحذفها هو الأحسن الأكثر كما نص عليه ابن الأثير، والأحسن كما نص عليه ابن يعيش، والأجود كما نص عليه المرادي، والاختيار كما نص عليه ابن قيم الجوزية (٣).

٢- النسب إليه بقلب يائه واوًا: قد يعامل نحو: (قاضي)، معاملة: (شج، وعلي) (٤).. في أنه لا تحذف ياؤه، بل تبقى وتقلب واوًا (٥)، ووجه (قاضي): أنهم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا، بقي (قاضي)، ثم انقلبت الألف واوًا مع ياء النسب فصار: (قاضي) (٦)، ولا يحذف منه شيئًا (٧).

*و عليه أنشدوا:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِن لَمْ تَكُنْ لَنَا . . دَوَائِقُ عِنْدَ الحَانُوتِيِّ وَلَا تَقْدُ؟ (٨)

- (١) شرح المفصل ٤٥٣/٣، وعلل النحو ص ٥٣٤.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ١ / ٣٨٩، وللرضي ٣ / ١٨٩، ١٩٠ بتصرف يسير.
(٣) ينظر: البديع في علم العربية ١٩٠ / ٢، وشرح المفصل ٤٥٢/٣، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٤٤٨، و إرشاد السالك ٢ / ٩٤٣.
(٤) سيرد الحديث عن النسب لـ(علي) ونحوه مما ختم بياءٍ مشددةٍ بعد حرفين في موضعه من البحث.
(٥) تمهيد القواعد ٩ / ٤٦٩٥.
(٦) الكناش ١ / ٣٦٩، وينظر: علل النحو ص ٥٣٤.
(٧) شرح المفصل ٣ / ٤٥٣.
(٨) البيت من البحر الطويل لم ينسب في الكتاب ٣ / ٣٤١، وفي توجيه اللمع ص ٥٤٠ برواية: (دراهم) بدلًا من (دوائق)، والدوائق: جمع دائقٍ ودائقٍ، لغتان، وجمع دائقٍ: دوائقٍ، وجمع دائقٍ دوائقٍ ودائقٍ فلان وجهه تدنيقًا إذا رأيت فيه ضمير الهزال من مرضٍ أو نصبٍ. ينظر: العين باب القاف والذال والنون معهما.
والشاهد فيه قوله: (الحاني) فقد نسب إلى حانة التي أصلها (حانية) بحذف التاء، الياء من الاسم المنقوص مما كان على أربعة أحرف، وثانيه ساكن.

جعل اسم الموضوع حانية: ونسب إليه(١)، قال سيبويه: " والوجه الحاني"(٢).
قال المرادي: "فإن قلت: فما وجه فتح العين في (قاضي) عند من قال: (قاضي)، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه؟
قلت: هو نظير فتح لام (تغلب) (٣) عند بعض العرب، قال ذلك بعض النحويين"(٤)، ونقل الشيخ خالد-أيضاً- أنه لغة لبعض العرب(٥).
ومفاد عبارة ابن الناظم قلة ما ورد من ذلك (٦)؛ وتأسيساً على ذلك قال المرادي: "فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟
قلت: ظاهر كلام المصنف اطّراد، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت"(٧).
ونقل ابن عقيل القول بشذوذه عن سيبويه وغيره، فقال: "ونص أبو عمرو، وسيبويه(٨)، والأخفش على شذوذ: (قاضي)" (٩)، ونص السيوطي -أيضاً- على شذوذه(١٠).

(١) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢ / ٥٩٢.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٤١.

(٣) عن الأصل في النسب إلى (تغلب) يقول ابن جنّي في اللمع في العربية ص ٤٠٤: "فإن تجاوز الاسم ثلاثة أحرف لم تغير كسرتة تقول في الإضافة إلى تغلب: تغلبي، وإلى المغرب: مغربي، هذا هو القياس وذلك أن الكسرة سقطت حكمها لغلبة كثرة الحروف لها"، وأما عن النسب إليه بفتح فائه فيقول ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ٤٤٤: "ومنهم من يفتح ويقول: "تغلبي"، و"يتربي"، و"مغربي". ويشبهون المكسور منه بالمكسور في "شقرة"، و"نمر"، ولم يحفلوا بالساكن، كأنهم نسبوا إلى "تلب" من "تغلب"؛ وأهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثله".

(٤) توضيح المقاصد ٣ / ١٤٤٩.

(٥) التصريح ٢ / ٥٩٢.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٦٦.

(٧) توضيح المقاصد ٣ / ١٤٤٨.

(٨) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٤٣.

(٩) المساعد ٣ / ٣٦٢.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٣ / ٣٩٧.

وقال الشاطبي عنه: "ليس بكثير ولا بلغ عند سيبويه مبلغ القياس، ولذلك قال فيه: "إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم" (١)، وإنما هو تغيير، ويعني بالتغيير: التغيير الشاذ كـ(سُهلي) ونحوه، وهو عند المبرد قياس، لأنه لا يعتد بالسكان، ولما كان (قاضوي) مفرعاً على ذلك كله، كان وزانه في القلة وعدم الإطراد، فلذلك صار مرجوحاً عند الناظم (٢).

**وأما قول الناس: (قَضوي)، فليس من هذا الباب، وإنما هو منسوب إلى (قضا)، بالقصر، لو ورد (٣).

ب- النسب إلى المنقوص مما زاد على أربعة أحرف:
ليس فيما وراء ذلك إلا الحذف، كقولك: "مشتري"، و"مستسقي" ليس غير... وما كثرت حروفه كان أولى بالحذف، مما قلت حروفه (٤)، وفي (مستقصي: مستقصي)؛ لأن إقرارها يفرط في طول البناء وامتداده (٥).

وتضح مما سبق:
أن للنسب تأثيراً في آخر الاسم المنقوص الثلاثي؛ برّد لامه لأصلها، وفتح ما قبلها سواءً أكان أصلها الياء أو الواو، وسواءً أكانت تلك اللام -التي هي ياء، أو واو- تقلب ألفاً، ثم واوًا، أم تقلب واوًا من أول الأمر، كما أن له تأثيراً في آخره رباعياً إما بحذف يائه، أو بقلبها واوًا، وانفتاح ما قبلها، وتحذف قولاً واحداً إذا كانت زائدة على أربعة أحرف.

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٤٣.

(٢) المقاصد الشافية ٧ / ٤٦٣.

(٣) البديع في علم العربية ٢ / ١٩١.

(٤) المقاصد الشافية ٧ / ٤٦٣.

(٥) توجيه اللمع ص ٥٤٠.

المطلب الرابع: التغييرات التي يحدثها النسب في آخر الشبيه بالصحيح مما كان مؤنثاً ولامه ياء⁹، وما آخره ياء⁹ مشددة⁹.

أولاً: النسب للشبيه بالصحيح مما كان مؤنثاً ولامه ياء⁹:

من الأسماء الشبيهة بالصحيحة ما كان مختوماً بالياء، أو بالواو وليس في آخر المذكر منه خلاف ولا تغيير عند النسب إليه (١)، وإنما الخلاف والتغيير فيما كان منه مؤنثاً ولامه ياء⁹، وحول ذلك تدور الدراسة الآتية:

اختلف النحاة فيما لحقته التاء من ذلك: فعند الخليل وسيبويه لا فضل (٢)، فيحذفان التاء، ولا يغيران صيغة الكلمة؛ حملاً على مذكرها (٣)، وعنه يقول سيبويه: "وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في (ظبية: ظبيي)، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا؛ إذ جاز في (أمية)، وهي معتلة، وهي أثقل منه (أميي)... هذا قول الخليل: وزعم أن الأول أقيسهما وأعريهما" (٤)، قال ناظر الجيش: "والوجه ما قاله سيبويه" (٥)، وعلى هذا الوجه فلا تغيير فيه سوى حذف التاء لأجل ياء النسب.

****ويونس ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثي (٦)، فكان يقول في (ظبية: ظبوي)، وفي (دمية: دموي)، وفي (فتية: فتوي).... وجعلوا (دمية) كفتلة، وجعلوا (فتية) بمنزلة (فعدة)... ومثل هذا قولهم في حي من العرب يقال لهم: بنو زنية: (زنوي)، وفي البطية: (بطوي)" (٧).**

(١) لا يغير ما لامه ياء أو واو، من الثلاثي الصحيح العين، الساكنها، باتفاق، إن كان مجرداً، فتقول في: (ظبي، ودلو): (ظبي ودلوي)، (ظبي ودلوي)، أقررت الياء، فقلت: (ظبيي) لا خلاف في هذا. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٣٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٥١ بتصرف.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٢.

(٣) البديع في علم العربية ٢ / ٢٠٢.

(٤) الكتاب ٣ / ٣٤٧، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٢.

(٥) تمهيد القواعد ٩ / ٤٧٢١.

(٦) همع الهوامع ٣ / ٤٠٤ بتصرف يسير.

(٧) الكتاب ٣ / ٣٤٧.

ووجهه على ضعفه أنه قدره (فَعْلَة) بِالْكَسْرِ، وقدر العين مسكنة كما يسكن منه نحو: (عَلَمٌ وَفَخَذٌ)، وأبدل من الكسرة فَتْحَةً، فأنقلبت الياءُ أَلْفًا، ثمَّ واوًا احتياليًا على الأَخْفِ (١)، تقول في ظَبْيَةٍ- إذا أردت بها (فَعْلَة) فخففت-: (ظَبَوِيٌّ)، فتجري ما الكسرة فيه مخففة مجرى ما ثبتت الكسرة فيه في أن تبدل من عينه فتحة، كما أبدلت من عين (نَمِرٍ) فتحة، فإذا وجب أن يُبدل من العين الفتحة لزم أن تقلب اللام واوًا... فإن كانت واوًا فالأمر فيه بين، وإن كان ياءً قلبتها واوًا (٢)، وكان الزجاج يميل إلى هذا القول، ويحتج بأن تاء التأنيث قوت التغيير فيها (٣).

تضح مما سبق:

أنَّ للنسب تأثيرًا في آخر الاسم الشبيه بالصحيح مما لامه ياءً مختومًا بتاء التأنيث، عند غير الخليل وسيبويه- اللذين يعاملانه في النسب معاملة مذكرة بحذف تائه فقط حيث يحذف يونس تاءه، ثم يقلب لامه (الياء) واوًا، ويفتح ما قبلها، كالمفرد الثلاثي عند النسب إليه.

ثانيًا: النسب لما آخره ياء مشددة: (٤)

أ- النسب لما آخره ياء مشددة بعد حرف:

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة.. فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي " (٥).

(١) اللباب ٢ / ١٥١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٧١ بتصرف.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٧١، وينظر: البديع في علم العربية ٢ / ٢٠٢.

(٣) شرح المفصل ٣ / ٤٥٦، وينظر: همع الهوامع ٣ / ٤٠٤.

(٤) عن النسب إلى الاسم المختوم بواو مشددة بعد حرفين: يقول سيبويه في الكتاب ٣ /

٣٤٥: "وسألته عن الإضافة إلى (عدو) فقال: (عدوي)، وإلى (كوة)، فقال: (كوي)،

وقال: لا أغيره؛ لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أبدل إذا كثرت الياءات، فأفر إلى الواو

، فإذا قدرت على الواو، ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيره".

(٥) توضيح المقاصد ٣ / ١٤٥١.

قال سيبويه سائلاً شيخه الخليل: "وسألته عن الإضافة إلى (حية) فقال: (حيوي)، كراهية أن تجتمع الياءات، والدليل على ذلك قول العرب في (حية) بن بهدلة: (حيوي)" (١)، وظهور الياء عيناً في (حيوي) قد علمنا منه كون العين ياء؛ لأنه من (حييت)، وإذا كانت العين ياءً واللام معتلة، فالكلمة من مضاعف الياء البتة (٢).

وحركت الياء- لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة- بالفتح، فقلبت الثانية (٣) واوا؛ لأن اللام أقبل للتغيير (٤).

وإن أضفت إلى (لية) (٥) قلت: (لوي)؛ لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء، كما احتجت إلى تحريك ياء (حية)، فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردّها إذا حركتها في التصغير (٦)، ولما زال الإدغام أظهرت الواو (٧).

وتقول في (طي) (٨): (طوي)، فبنوا الكلمة على "فعل"، وقد كان "فعلًا" ساكن العين، فانفك الإدغام، وعادت العين إلى أصلها وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها، وقلبوها واواً على لزوال الموجب لتغييرها (٩).

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٥.

(٢) الخصائص ٢ / ٤٨، و شرح ابن عقيل ٤ / ١٥٧.

(٣) تنقلب الياء الثانية في الصورتين واواً: إما بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تنقلب واواً كما في (عصوي، ورحوي)، أو تنقلب الياء من أول الأمر واواً لاستئصال ما قبلها قيل ياء النسب (٣). ينظر: اللباب ٢ / ١٥٠، و شرح المفصل ٣ / ٤٥٧، والمساعد ٣ / ٣٦٠.

(٤) الكتاب ٣ / ٣٤٥.

(٥) لية: هو المصدر من لويت - لووي؛ لأنها (لوية) في الأصل. ينظر: المقتضب ٣ / ١٣٨.

(٦) الكتاب ٣ / ٣٤٥.

(٧) المقتضب ٣ / ١٣٨.

(٨) طي، ولية: الأصل فيه "طوي"، و"لوية" فلما اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياءً. ينظر: شرح المفصل ٣ / ٤٥٧.

(٩) اللباب ٢ / ١٥٠، و شرح المفصل ٣ / ٤٥٧ بتصرف.

****ولم تقلب الياء والواو هنا ألفين حين حُرِّكَتَا وانفتح ما قبلهما؛ لئلا يتوالى إعلان؛ إذ لا بدّ من انقلاب الثانية واوًا.**

وأيضًا: فإنَّ ياءَ النسب زيادتان مخصومتان بالأسماء، فصَحَّحتا معها كما صَحَّحتا مع ألف التأنيث والألف والنون في (١) الصَّورَى، والخَيْدَى (٢)، والجَوْلَان (٣)، والهِيمَان (٤).

****وكان أبو عمرو يقول: (حيي، وليي) (٥)، في حين قال المبرد: "وإن تركت على حالها جاز، وفيه قبح؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة، وذلك قولك: (حيي)" (٦).**

وصرح بشذوذها السيوطي، ناقلًا اختيار أبي عمرو لها، فقال: "وشذ قولهم: (حييي)، وكان أبو عمرو يختاره؛ لأن ليس فيه زائد يحذف" (٧).

ب- النسب لما آخره ياء مشددة بعد حرفين:

إذا نسب لما آخره ياء مشددة بعد حرفين، حذفت منه الياء الزائدة، وأبدلت من المتبقية واوًا قبل ياء النسب، وعنه قال سيبويه: باب الإضافة إلى (فَعِيلٍ، وفَعِيلٍ) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لامتهن، وما كان في اللفظ بمنزلتها، وذلك في قولك في (عدي: عدوي)، وفي (عني: غنوي)، فبقي بعد الحذف "عني" مكسور النون بمنزلة "نمر"، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في "نمري"، ولما انفتحت انقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت في التقدير: "عني" مثل: "رحي"، ثم قلبت الألف واوًا، كما تقلب في

(١) صوري: جاء في شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٣٣: "صوري: اسم ماء من مياه العرب، وتصحيح واوه عند المازني قياسي؛ لأن آخره ألف تأنيث وهي مختصة بالأسماء".

(٢) حيدى: الحاء والياء والدال أصل واحد، وهو المئيل والغدول عن طريق الاستواء. يُقال: حاد عن الشيء يحيد حيدةً وحيوذاً. والحيود: الذي يحيد كثيرًا، ومثله: الحيدى على (فعل). ينظر: مقاييس اللغة ٢ / ١٢٣ مادة (ح.ى.د).

(٣) جولان: يُقال لصغار المال: جولان. ينظر: المصدر السابق ١ / ٤٩٦ مادة (ج.و.ل).

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٣٩، ١٤٠، والهيمنان: العطشان. ينظر: الصحاح مادة (ه.ى.م).

(٥) الكتاب ٣ / ٣٤٥.

(٦) المقتضب ٣ / ١٣٨.

(٧) همع الهوامع ٣ / ٣٩٧.

النسب إلى "رَحَى"، و"فَتَى"، فتقول: "عَنَوِيٌّ"، كما تقول: "رَحَوِيٌّ"، و"فَتَوِيٌّ"، وفي (فُصَيٌّ: فُصَوِيٌّ)، وكذلك إذا كان فيه تاء التانيث؛ لأنّ التاء تُحذف في النسب، فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه، كـ"ضَرِيَّةٌ": "ضَرَوِيٌّ" و(أُمِيَّةٌ: أُمَوِيٌّ).

*وعلة هذا التغيير: "أنهم كرهوا أن يتوالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من (سليم، وثقيف) حيث استنقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنك إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفاً" (١).

ولم يجئ "عَنِيٌّ" من غير قلب الياء واواً وإبقاء كسرة النون بحالها؛ لأنه يلزم من (عَنِيٌّ) الجمع بين كسرتين وأربع ياءات، ولم يلزم ذلك في (أُمِيٌّ)، وفُصَيٌّ؛ لأنه ليس قبل الياء الأولى كسرة فيها، ويُعلم منه أنه يجوز "عَنِيٌّ" بإثبات الياء وفتح النون، لعدم الكسرتين حينئذ، "فَعَنِيٌّ" حينئذ كـ(أُمِيٌّ)" (٢).

*وذكر يونس أنّ ناساً من العرب يقولون "أُمِيٌّ" لما كان الإعراب يدخل على مثل: "أُمِيٌّ" تركوا اللفظ الأول على حاله، وشبهوه بالصحيح، وكذلك يقال: "عَدِيٌّ"، إلا أنّ هذا أثقل لزيادة كسرة فيه (٣).

*فإن انفتح ما قبل الياء أفرّ على حاله، نحو: (هَبِيٌّ وهَبِيَّةٌ)، فتقول: هَبَوِيٌّ، والهَبِيٌّ: الصغير (٤).

*وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو: (إزْمِيلِيٌّ) (٥)، و(سِكِّيَّتِيٌّ) (٦) بتثنية الكاف فيهما، فلا يحذف منها حرف المدّ، سواء كانت مع التاء أم لا؛ إذ وضعها إذن على الثقل، فلا يُستنكر الثقل

(١) الكتاب ٣ / ٤٤٤، وشرح المفصل ٣ / ٤٨٤ بتصرف يسير.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ١ / ٣٨٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٠٢، و شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٠.

(٤) المساعد ٤ / ١٤٣، و شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ٢ / ٣١.

(٥) إزميليٌّ: إزميل: شديد. ينظر: المنجد في اللغة لكرام النمل ص ١٢٢.

(٦) سِكِّيَّتِيٌّ: السِكِّيَّتِيٌّ: الدائم السكوت. ينظر: الصحاح مادة (س.ك.ت).

العارض في الوضع الثاني.. لكن مع قرب بناء (فَعِيل، وَفُعَيْل) من البناء الثلاثي ليسا مثله؛ إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة، دون هذين (١).

ج- النسب لما آخروا مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً: (٢)

عند النسب إلى الاسم الذي آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف؛ فيما أن تكون تلك الياء غير زائدة- وهو ما يعيننا- أو زائدة.

**فإن كانت غير زائدة وذلك بأن تكون إحدى الياءين أصلية والأخرى زائدة، نحو: (مَرْمِي) (٣)، ففيها وجهان: أحدهما: "مَرْمَوِي" نحو: (غَنَوِي) في (غَنِي)؛ لأنّ ثاني ياءيه أصلية، والأخرى زائدة، (٤)، وفتح ما قبل الواو للتخفيف (٥).

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣١ / ٢.

(٢) ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة لا تدل على تجدد نسب إن كانت زائدة حذفت (كـ كَرَسِي وبخاتي) و(بَرْدِي وكُوفِي)، فيجب حذفهما في النسب، وإنما حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات، ولأنه لا يوجد اسم آخره أربع زوائد من جنس واحد، سواء كانت للنسب، أم للوحدة، أم للمبالغة، أم لا معنى، فتقول في المنسوب إلى (بصري، ورومي، وأحمري وكروسي): (بصري، ورومي، وأحمري، وكروسي)؛ كراهة لاجتماعهما، ويكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد، ولكن يختلف التقدير، فيقدر أنّ المعنى مع الياء المجردة للنسب غيره مع الياء التي حذفت وحلت محلها ياء النسب. ينظر: الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ٤٠ / ١، و إرشاد السالك ٩١٧ / ٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٥٣ / ٢، والمساعد ٣٥٦ / ٣، و ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ٢٥٣ / ٤ بتصرف.

**ملحوظة: لم أدرسه في المتن نظراً لأنّ ياءيه زائدتان، وليست إحداها أصلية، وقد ذكرته عرضاً.

(٣) أصل (مرمي): (مَرْمَوِي)، لأنّ اللام ياءً وقبلها واوٌ مفعول، فاجتمع الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فانقلبت ياءً، ثم أبدل الضمة كسرة، فأدغم الياء في الياء. ينظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص ٧٨، و المقتضب ١٧٢ / ١ بتصرف ٦.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ٣٩٣ / ١، و توضيح المقاصد ٣ / ٤٤٤ بتصرف.

(٥) شرح المفصل ٤٥٩ / ٣، والأصول في النحو ٧٣ / ٣.

ولغة لبعض العرب قليلة كما نصّ عليه ابن عقيل (١)؛ وعبارة السيوطي: "وقد يُقال فيه: مرموي" (٢) توحى بقلته.

في حين قال ركن الأسترابادي بضعفها: "والأولى لغة ضعيفة" (٣)، قال أبو حيان: "وشد في (مرمي: مرموي)" (٤)، ونقله عنه المرادي (٥).

والثاني: "مَرْمِيّ" بحذف الياءين، كما قيل في "ملهى": "مَلْهِيّ" (٦)؛ استقلاً للياءات (٧)، لا فرق في ذلك بين ما ياءاه زائدتان كشافعي، وبين ما إحدى ياءيه أصلية كمرمي" (٨)، و"مَرْمِيّ" مشبّهة بالمنسوب من حيث إنّ آخره ياءً مشددة قبلها مكسور (٩).

وهو الأفتح الأصح (١٠)، واختيار ابن مالك في "ألفيته" (١١)، وإلى مثله ذهب ابن قيم الجوزية، وناظر الجيش، وابن عقيل (١٢)، والكثير لدى المكودي (١٣).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٣٩، وشرح ابن عقيل ٤ / ١٥٧.

(٢) همع الهوامع ٣ / ٣٩٧.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين ١ / ٣٩٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ١٠.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٥١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٣٩٤.

(٧) الأصول في النحو ٣ / ٧٣.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٣٩٤.

(٩) شرح المفصل ٣ / ٤٥٩.

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٣٩٤، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٣٩.

(١١) جاء في ألفية ابن مالك ص ٧٠: (وقيل في المرمي مرموي... واختير في استعمالهم مرمي)

(١٢) ينظر: إرشاد السالك ٢ / ٩٤٤، و تمهيد القواعد ٩ / ٤٦٩٤، وشرح ابن عقيل ٤ /

١٥٧، و المساعدة ٣ / ٣٦٣.

(١٣) ينظر: شرح المكودي ص ٣٤.

توضيح مسبق:

أنَّ للنَّسب تأثيرًا في الاسم المختوم بياء مشددة، فإن كانت بعد حرفٍ واحدٍ فتح ثانيه وعومل معاملة المقصور الثلاثي، فترد ياؤه الثانية واوًا لو كان أصلها الواو، وتقلب واوًا لو كان أصلها الياء، وإن كانت بعد حرفين حذفت منه الياء الزائدة، وأبدل من المتبقية واوًا قبل ياء النسب، وإن كانت بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، فإما أن تحذف الأولى الزائدة، وتقلب الثانية واوًا، مع فتح ما قبلها، وإما أن تحذفها معًا.

المبحث الرابع: تغييرات متفرقة على أواخر بعض الأسماء المعتلة
المطلب الأول: التغييرات التي تحدث في آخر الاسم المقصور عند اتصاله بالضمير وتاء التانيث وما الاستفهامية.

أولاً: الضمير وأثره على آخر المقصور
ألف المقصور هي أَلِفٌ لَيْثَةٌ، والألف اللينة هي: "الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ"، وَلَهَا مَوْضِعَانِ: الْوَسْطُ وَالطَّرْفُ" (١)، وما يعنينا هنا هي الألف المتوسطة" (٢).
والمتوسطة توسطاً عارضاً هي الألف التي كانت آخر الكلمة، ثم لحق بآخر الكلمة شيء آخر، مثل: تاء التانيث، أو الضمير، أو ما الاستفهامية (٣)، وتسمى بالمتطرفة تقديراً (٤).

(١) همع الهوامع ٢ / ٥٨٤، وقواعد الإملاء لعبد السلام محمد هارون ص ٢٢.
(٢) ألف المقصور إما أن تكون ثالثة، أو فوق الثالثة، وعن الثالثة يقول السيوطي: "أما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت -ياء نحو: (رحى) و (رمى)، وإن كانت مجهولة الأصل (كخسا)، أو كانت مبدلة من واو (عصا، وغزا) كتبت بالألف، ومقابل الجمهور قول الفارسي.. إنه لا يكتب شيء بالياء". ينظر: المصدر السابق ٣ / ٥٢٦.

والعلة في اعتبارهم الفرق في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء: أنه إذا صرف الفعل من بنات الواو كان بالواو، مثل: (دعا يدعو، ودعوت دعوة)، وإن كان من ذوات الياء صرف بالياء، مثل: (رمى يرمي، ورميت رمية)، فلما وقع الفرق في التصريف، كذلك وقع في الخط إذا تصرفت، تكتب ذوات الواو بالألف، وذوات الياء بالياء. ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٤٥.

وقول الكسائي: إِنْ مَا كَانَ مِنَ الْفِعْلِ عَيْنُهُ هَمْزَةٌ نَحْوُ: (شَاءَ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ بِالْيَاءِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ أَلْفَيْنِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْإِسْمِ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ أَوْ فِعْلٍ) فَإِنَّهُ يَكْتُبُ بِالْيَاءِ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ نَحْوُ: (الْكَبَى)، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَجُوزُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. ينظر: همع الهوامع ٣ / ٥٢٦.

ومتى كانت الألف رابعة فما زاد مثل: (المولم، والمجتبي، والمستدعم) ونحوه، فإنه يكتب بالياء ما لم يكن قبل آخره ياء، فإن كان قبل آخره ياءً، فإنه يكتب بالألف مثل: (الذنيا، والعليا، والزوايا، والعطايا). ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٤٤.

(٣) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية عبد العليم إبراهيم ص ٦٩.

(٤) المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية للهوريني ص ٢٣٠ بتصرف.

فإن اتصل بالمقصور مضمراً كتب بالألف (١)، على اختلاف أنواعه، من ثلاثيته وما زاد عليه، فإنه كنه يكتب بالألف مثل: (فتاه، ورحاه، وعصاه، ورضاه)، ونحوه من الأسماء، و(غزاه، ورماه، ودعاه)، ونحوه من الأفعال.

****والعلة في ذلك: أن الألف لما اتصلت بالمضمرة توسّطت وبعدت من محل التغيير، فحملت على لفظها في الكتب بالألف، ولم تتغير، كما لم تتغير ألفات العيون في الأسماء والأفعال من مثل «باب» و «ناب»، ومثل: «قال» و «باع»(٢).**

****هذا، وقد نقل ابن عقيل خلافاً بين النحاة في بقاء الألف، أو قلبها ياءً حال اتصال المقصور بالضمير، فقال: "في امتناع الياء الخلاف؛ فمنهم من يرى بقاء نيابة الياء عن الألف، ومنهم من لا يراه، وهو اختيار المغاربة، فيكتب بالألف، نحو: (رحاي، وفتاك، وملهاك، ومستدعاه)، واستثنوا (إحدى) خاصة، فكتبوها مع الضمير بالياء نحو: (إحديهما)(٣). روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أنه قال: (٤) «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأُمِّي، وَلِيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي»(٥).**

(١) دليل الطالبين لكلام النحويين ص ٩٣.

(٢) شرح المقدمة المحسوبة ٤٤٦ / ٢.

(٣) المساعد ٥٣ / ٤، ٣٥٤.

(٤) رواه مسلم في صحيحه ٤/١٧٦٤ رقم ٢٢٤٩ كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها - باب حُكْمِ إِطْلَاقِ لَفْظَةِ الْعَبْدِ، وَالْأَمَةِ، وَالْمَوْلَى، وَالسَّيِّدِ، بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ قَلِيلاً، ونصه: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأُمِّي كُلُّكُمْ عِبِيدُ اللَّهِ، وَكُلُّ نِسَانِكُمْ إِمَاءُ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: عَلَامِي، وَجَارِيَّتِي، وَفَتَايَ، وَفَتَاتِي»، ورواه أبو داود في سننه ٤/٢٩٤ رقم، كتاب الأدب- باب لَا يَقُولُ الْمَمْلُوكُ رَبِّي وَرَبَّتِي، بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ عَنْ سَابِقِهِ، ونصه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأُمِّي، وَلَا يَقُولَنَّ الْمَمْلُوكُ رَبِّي وَرَبَّتِي، وَلِيَقُلْ: الْمَالِكُ فَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلِيَقُلِ الْمَمْلُوكُ: سَيِّدِي وَسَيِّدَتِي، فَإِنَّكُمْ الْمَمْلُوكُونَ وَالرَّبُّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -».

(٥) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ٤٧٨ / ٢١.

وقد استدل الصبان بإبدالها ألفاً عند الإضافة، لا ياءً فحسب، حيث قال: "إن الألف لا تبدل للإضافة ياءً دائماً بدليل: (فتاك، وعصاك)" (١)، ومثل: "عصاه فتاه" و "أولاهما كبراهما" و "أخراهما صغراهما"..... ومنه قول الشاعر:
بِاللهِ يا طَيِّبَاتِ الفَاعِ قُلْنَ كُنَّا . . . لَيْلَى مَسْكَنَ أُمِّ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ (٢)

ثانياً: تاء التانيث، والاستفهام وأثرهما على آخر الاسم المتقوص:
يقول ابن عقيل: "وأما نحو: (حصاة) مما لحقه هاء التانيث، فالبصريون يكتبونه بالألف" (٣)، وزال عنه اسمه وحكمه؛ وصار الإعراب على هذه التاء، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء، نحو: (حصيه) (٤).

ومثل هذه الحروف الاسم المضاف إلى "ما" الاستفهامية، نحو: "بمقتضام حكيت كيت وكيت؟" (٥)، ومن إبدال لامه ألفاً لاتصالها بـ(ما) الاستفهامية: (بمقتضام فعلت هذا؟) (٦).

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨١ / ٢.
(٢) البيت من البحر البسيط، ودون نسبة في الباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل ص ١٦٣، ونسب في التصريح ٢ / ١٥ لعبد الله بن عمرو العرجي رقم (٩٠٠)، وله أو للمجنون في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ١ / ٩٩٣، ولشاعر لم يسم أو للمجنون في الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى لابن المبرد ٣ / ٧٧٣ رقم (١٥٧٠).
والشاهد فيه: ١ - (لَيْلَى) حيث أضيف الاسم المقصور لياء المتكلم ، فأبدل من ألف اللينة ألفاً ساكنة.

٢ - (طَيِّبَاتِ) : حيث حرّك الياء فيها؛ وذلك لأنّ الجمع بالألف والتاء إذا كان من الثلاثي الساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، وكانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤ / ٢٠٣٢، ٢٠٣٣.

(٣) المساعد ٤ / ٣٥٤.

(٤) النحو الوافي ٤ / ٦٠٦، والمساعد ٤ / ٣٥٤.

(٥) المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية ص ٢٧٢.

(٦) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ص ٦٩.

تضح مما سبق:

أن للإضافة إلى الضمير، والاتصال بتاء التانيث، والإضافة إلى (ما) الاستفهامية تأثيراً واحداً على آخر الاسم المقصور حيث تبدل من ألفه اللينة ألف ساكنة، وهو تغيير شكلي كتابي، لا لفظي.

المطلب الثاني: ما تحدثه بعض جموع التكسير من تغييرات على أواخر الأسماء المعتلة والشبيهة بالصحيحة

أولاً: جمع الشبيه بالصحيح على (أفعل) من جموع القلة:

يطرد جمع الجمع على (أفعل) في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على (فعل) بشرطين؛ أحدهما: أن يكون اسماً، وأن يكون صحيح العين، فشمّل نحو: فُلَس، وكَف، ودَلُو، وظَبِي، ووجَه، فتقول في هذه: (أفلس، وأكف، وأذل، وأظب، وأوجه)....

والثاني: ما كان رباعياً، بأربعة شروط: أن يكون اسماً، وأن يكون بمدة ثالثة، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون بلا علامة نحو: "عَنَاق، وذِرَاع، وعُقَاب، ويَمِين"، فتقول فيها: (أعنق، وأذرع، وأعقب، وأيمن) (١).

وما يعنينا هو النوع الأول، ويلاحظ هنا أنه يشمل ما كان على وزن (فعل) من الشبيه بالصحيح يائي، وواوي اللام.

كـ(أظب)، جمع ظبي، و(أجر) جمع جزو، فأصلهما: (أظبي، وأجزو)، كـ(أفلس وأضرس)، فكسرت عيناهما، وجرى مجرى (قاضي، وغازي)، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة، إنما يكون في الأفعال نحو: يدعو، ويعزو (٢).

تضح مما سبق:

أن الشبيه الصحيح تحذف لامه بعد كسر عينه، ويعلّ إعلال (قاضي)، عند جمعه على (أفعل) من جموع القلة.

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٨٠.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٣٤.

ثانياً: جمع المقصور والمنقوص والتشبيه بالصحيح (واوئات اللام) على أحد جموع الكثرة:
أ- جمع المقصور والمنقوص والتشبيه بالصحيح واوئات اللام على (فُعول): عند جمع المقصور، والمنقوص، والتشبيه بالصحيح واوئات اللام جمع الكثرة على (فُعول)، فإن واو فعول تقلب (ياءً)، وهو أحد المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً، وعن ذلك يقول السيوطي: "وتبدل الياء - أيضاً - من الواو الكائنة لام (فُعول) جمعاً ك(عِصِيٍّ) أصله: (عِصْوٌ)، فأبدلت الواو الأخيرة وهي لام الكلمة ياءً (١)، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدال، وإدغام (٢)، وتقول في جمع عات: عَتِيٌّ، وفي غاز: غَزِيٌّ (٣)، وفي (دلو): ودُلِيٌّ (٤).
فأما عن سبيل الإعلال في الكلمات السابقة فيقول ابن جني في (باب في ملاطفة الصنعة): "وذلك أنه ترى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه لا أن تخبطه وتتعسفه... وكذلك باب (فُعول) ممّا لأمه واو ك(دلو، ودلي، وحقو، وحقي) أصله: دُلُوٌّ، وحُقُوٌّ، فلك في إعلال هذا إلى حقي ودلي طريقان:

**** إن شئت شبّهت واو (فُعول) المدغمة بضمة عين (أفعل) في (أدلو وأحقو) فأبدلت منها ياءً كما أبدلت من تلك الضمة كسرة، فصارت: (حقيو)، ثم أبدلت الواو التي هي (لام) ياءً لوقوع الياء ساكنة قبلها فصارت: (حقي)، ثم أتبعته، فقلت: (حقي)، وهذا - أيضاً - ممّا أبدلت من ضمة عينه كسرة فتقلب واو (فُعول) بعدها ياءً" (٥) ليكون العمل من وجه واحد (٦)؛ ولذلك قال سيبويه: "وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسر والياء، وهي لغة جيدة، وذلك قولهم: ثُدِيٌّ، وحَقِيٌّ، وعِصِيٌّ، وجِثِيٌّ" (٧).**

(١٩٤) همع الهوامع ٣/٤٣٤.

(٢) شرح الأشموني ٤/٥٩٤.

(٣) المقتضب ١/٣٢٥.

(٤) أوضح المسالك ٤/٣٩١.

(٥٢٣) الخصائص ٢/٢٣٠، ٢٢٩.

(٦) المنصف شرح تصريف المازني ص ٣٨٣، وينظر: شرح المفصل ١٠/١١٠.

(٧) الكتاب ٤/٣٨٤، ٣٨٥، وينظر: الأصول ٣/٢٥٦.

****وإن شئت قلت: بدأت بـ(دُلُوّ)، فأبدلت-لامها لضعفها بالتطرف وثقلها-ياءً فصارت: (دُلُوّ وَحَفُوّ)، ثم أبدلت الواو ياءً لوقوع الياء بعدها، فصارت: (حُقِيّ)، ثم أبدلت الضمة في العين كسرةً لتصح بعدها فصارت: حُقِيّ، ثم أتبعته فقلت: حُقِيّ ودِلِيّ (١)، فالكسر أكثر لخفته (٢)، وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء (٣)، والسبب في ذلك ثقل الجمعية (٤)؛ إذ كان الواحد - على خفته وتمكّنه - قد جاز فيه القلب (٥)، لأنّ الواو الأولى مدّ زائدة ولم يعتد بها حاجزاً فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنّها وليت الضمة، وصارت في التقدير (عُصُو) فقلبت الواو ياءً على حدّ قلبها في (أَحَق، وَأَذَل)، ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو، فقلبت الواو ياءً على حدّ قلبها في سيّد، وميت (٦). والوجه في الجمع الياء (٧)، وذلك بلزوم قلب الواو الثانية ياءً، ثم تقلب الأولى ياءً لإدغامها في الياء (٨).**

****وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسر والياء، وهي لغةٌ جيدةٌ، وذلك قولهم: (عَصِيّ، وثِدِيّ، وَعَتِيّ، وَجَثِيّ) (٩). والأصل الضمّ (١٠)، وضمّها أفصح وأكثر (١١)، وعليه فيبقى بعضهم مضمومةً، فيقول: (عَصِيّ) بضم الفاء (١٢).**

(١) الخصائص ٢٣٠/٢.

(٢) المقتضب ٣٢٥/١.

(٣) همع الهوامع ٤٣٤/٣.

(٤) الممتع ٥٥٠/٢.

(٥) المنصف ص ٣٨٣.

(٦) شرح المفصل ١١٠/١٠ بتصرف يسير.

(٧) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٨) الممتع في التصريف ٥٥١/٢، بتصرف يسير، وينظر: المقتضب ٣٢٥/١.

(٩) الأصول في النحو ٢٥٦/٣.

(١٠) المقتضب ٣٢٥/١.

(١١) الممتع ٥٥١/١.

(١٢) شرح المفصل ١١٠/١٠ بتصرف.

توضيح مسبق:

أنّ لام (فُعُول) جمعاً للمقصور والمنقوص والشببيه بالصحيح ممّا لاماتها واوًا
تقلب ياءً، ثمّ تدغم في واو (فُعُول) بعد قلبها ياءً لاجتماعها مع لامه (الواو)
المنقلبة ياءً.

ثالثاً: جمع المقصور على أحد جموع الكثرة الآتية:

أجمع المقصور على (فعلّة): جمع المقصور جمع قلة على (فعلّة) ، وعنه يقول ابن
قيم: " ولا يطرد في شيء من المفردات، وإنما يعرف بالسّماع والنقل، ولذلك
زعم بعضهم أنه اسم جمع، لا جمع فمما سُمع منه: فتية، وصبية، وشيخة،
وخصية، - جمع خصي- وغلّمة، في ألفاظ يسيرة" (١).
ويقول السيرافي معلقاً على كلام سيبويه: " استغنوا بقولهم: (ثلاثة غلّمة) كما
استغنوا بـ (فتية) عن أن يقولوا: (أفتاء). قال أبو سعيد: لأنّ (غلّمة) ، و (فتية)
(فعلّة) وهي من بناء أقل العدد" (٢).

ب- جمع المقصور على (فعلان):، وعنه يقو ناظر الجيش: يشمل صحيح العين،

كـ (غراب وغبان)، ومعتلها، نحو: (تاج وتيجان)، وكذا يشمل ما كان معتلّ
اللام، نحو: (فتى وفتيان)، و (أخ وإخوان) (٣).

ج- جمع المقصور على (فعلالي): من جموع الكثرة: (فعلالي) كـ (عذارى) و (حبالي)

(٤)، والأصل: (حبالي)، والأصل: (حبالي) بكسر اللام، لأنّ كل جمع
ثالثه ألف انكسر الحرف الذي بعدها... أبدلوا من الياء المنقلبة من ألف التانيث
ألفاً فقالوا: حبالي بفتح اللام، ليفرقوا بين الألفين... وليكون الحبالي كـ (حبلى)
في ترك صرفها، لانهم لو لم يبدلوا لسقطت الياء لدخول التنوين، كما تسقط في
جوار (٥).

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢ / ٩٠٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٣٧.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٨٠٤ بتصرف.

(٤) اللّحة في شرح الملحّة ١ / ٢١٥.

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ص. ح. ر).

تضح مما سبق:

أنّ لام المقصور يائي اللام تردّ لأصلها عند جمعه على (فتية)، وعلى (فعلان) نظراً لوجود الكسرة قبل الألف، كما أنه ليس في فتح اللام من جمع المقصور على (فعالي) تغيير بالجمع، وإنما التغيير بكسرها لما يترتب عليه من قلب ألف التانيث المقصورة ياءً؛ لانكسار ما قبلها.

مراعياً: جمع الممدود على أحد جموع الكثرة:

أ- جمع الممدود على (فعل): يجمع الممدود لمؤنث كان أم لمذكر على (فعل) بضمّ فسكون، وعنه يقول أبو حيان: "منها: (فعل) لأفعل، وفعلاء (أحمر، وحمراء) تقول في جمعها: حمر" (١)، وهو جمع لما كان صفةً مشبهةً (٢)، ويكثر في الشعر ضمّ عينه إن صحّت هي ولامه، ولم يضعّف، نحو:

وأنكرتني ذوات الأعين النجل (٣)

ب- جمع الممدود على (فعالي)، و(فعالي): لما كانت ألف التانيث تقع لازمة غير منفصلة من الكلمة، كما كانت، وكذلك ما في آخره ألفا التانيث، نحو: "صحراء"، و"عذارى"، فإنك تقول في تكسيره: "صحاري"، و"عذاري" وإن شئت: "صحار"، و"عذار (٤).

**وأصل الصحاري: (صحاري) بالتشديد، وقد جاء ذلك في الشعر؛ لأنك إذا جمعت (صحراء) أدخلت بين الحاء والراء ألفاً وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع، نحو: (مساجد وجعافر)، فتنقلب الألف الأولى التي

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٢٠.

(٢) جامع الدروس العربية ٢ / ٣٥.

(٣) عجز بيت من البحر البسيط دون نسبة في شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٢ / ٦٩٠، وصدوره: (طوى الجديدان ما قد كنت أنشره) في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٧٤ رقم ٤٢٥٠.

والشاهد فيه: (النجل) حيث جمع الممدود على (فعل) بضم الفاء والعين (النون والجيم) جمع نجلاء لما صحّت عينه، ولامه، ولم يكن مضعفاً.

(٤) شرح المفصل ٣ / ٣٠٢، ٣٠٣.

بعد الراء ياءً للكسرة التي قبلها، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث -أيضاً- ياءً فتدغم، ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا من الثانية ألفاً فقالوا: (صحارى) بفتح الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث، نحو: ألف (مرمى)؛ إذ قالوا: (مرامي ومغازي)، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى ولكن يحذف الثانية فيقول: (الصحارى) بكسر الراء، وهذه صحار، كما تقول: (جوار) (١).

****ولا يُقالُ وَرُنَّ (صَحَارَى): (فَعَالِلٌ) بِفَتْحِ اللَّامِ لِفَقْدِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقُولٌ عَنِ (فَعَالِلٍ) بِالْكَسْرِ (٢).**

ج جمع الممدود على (فواعل): وهو لاسم على (فوعل) نحو: (جواهر وجواهر)، أو على (فاعل) نحو: (طابع وطوابع)، أو على (فاعلاء) نحو: (قاصعاء وقواصع) (٣)، شبهوا "فاعلاء" بـ (فاعلة)، وجعلوا ألفي التأنيث بمنزلة الهاء (٤)، فحذفوها في التفسير كما يحذفون التاء (٥).

تضح مما سبق:

أن ألفي التأنيث تحذفان من الممدود عند جمعه على (فعل)، وتبقى الكلمة بعد حذفهما على ثلاثة أحرف، **كما أن** في فتح اللام عند جمع الممدود على (فعالي) تغيير بحذف ألف التأنيث الأولى وقلب الثانية ألفاً لينة، وفي حين يكون التغيير عند جمعه على (فعالي) بحذف ألف التأنيث الأولى وقلب الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، **كما أن** في جمع الممدود على (فواعل) حذف لألفي التأنيث، وزيادة الواو، وألف الجمع على بنية الكلمة.

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ص. ح. ر).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة (ص. ح. ر).

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ / ١٣١.

(٤) الأصول في النحو ٣ / ٢٦.

(٥) شرح المفصل ٣ / ٢٩٧.

رابعاً: جمع المتقوص على أحد جموع الكثرة

أ- جمع المتقوص على (فعل) و(فعلاء): ونذر (فعل وفعلاء) في المعتل اللام المذكر نحو: غاز وغازي، وسار، وسري وسري، وعاف وعافي، وقالوا: (غزاة) في جمع (غاز)، و(سراء) في جمع (سار) (١).

ب- جمع المتقوص على (فعل): يطرد في وصف عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام، ك(قاضي وقضاة، ورام ورماة، وغاز وغزاة) (٢)، و(شار وشرارة) (٣)، والتاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل ألا ترى أن الأصل: (قضية وغزوة)؛ لأنها من: (قضيت وغزوت)، فلما تحركت الواو والياء والفتحة ما قبلهما قلبتا ألفين، فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول: رأيت قضاة وغزاة (٤).

وليس يجمع (فاعل) إذا كان صحيحاً على (فعل) (٥) بضم الفاء، ولا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح الفاء، نحو: (ظالم وظلمة، وكافر وكفرة).
فإن قيل: إن (قضاة) - على ما ذهب إليه الفراء، من أنها "قضى" في الأصل نحو: (ضارب وضرب) (٦)، فاستثقلوا التشديد على العين، فخففوا (٧)، ثم أبدلوا من أحد المضعفين ألفاً، فقالوا: "قضاة"، فالتقى ألفان: الألف التي هي لام، والألف المبدلة من أحد المضعفين، فحذفوا إحداهما ثم أبدلوا منها التاء، كما قالوا: "عدة"، و"زنة"، فحذفوا الفاء، وعوضوا الهاء أخيراً.

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) شذا العرف في فن الصرف ص ٨٩ .

(٣) المقتضب ١ / ١٢٥ .

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٥١ .

(٥) شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٦٢ .

(٦) الممتع الكبير في التصريف ص ٣٢٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ٢ /

١٧٦ .

(٧) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي ٣ / ١٥٤ .

فالجواب أن يقال: إن إبدال الألف من أحد المضغفين ليس بقياس، وإطّراد
قُضاة، وُعُزاة، ورُماة يدلُّ على بطلان ما ذهب إليه؛ إذ لو كان كما ذهب إليه
لم يطرد (١).

وقال السيرافي: "ليس على هذا دليل" (٢)، وكان أبو العباس محمد بن يزيد
يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لـ "فاعل" على الصّحة، إنّما هي أسماء للجمع،
فهو بابّه كـ "عمود"، و "عمد"، و "أفيق"، و "أفق" (٣).

تضحّمًا سبق:

أنّ لام المنقوص تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها عند جمعه على (فُعَل)، في
حين تقلب همزة لتطرّفها إثر ألف زائدة عند جمعه على (فُعلاء).

(١) الممتع الكبير في التصريف ص ٣٢٢، و شرح المفصل ٥ / ٧٢ بتصرف.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٧٤.

(٣) شرح المفصل ٣ / ٢٩٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان عليك يا سيدي يا حبيبي يا قرّة عيني يا رسول الله، وعلى آلك، وأصحابك، ومن سار على نهجك إلى يوم الدين.

وبعد،،،،

فقد انتهيت بحمد الله وتوفيقه من إعداد هذا البحث، وقد توصلت من خلاله إلى عددٍ من النتائج أذكرها فيما يأتي:

أولاً: تتنوع الأسماء المعتلة فتشمل: (المقصور، والمنقوص، والممدود ممّا ألفه منقلبةً عن أصل، والشبيهة بالصحيحة)،

كما تتنوع التغييرات التي يتأثر بها أواخر الأسماء المعتلة، فمنها: علامتا التثنية والجمع السالم بنوعيه، ومنها: ياء النسب، ومنها: الضمير، وتاء التانيث، والاستفهام، وهو تلحق أواخرها، ومنها: ياء التصغير، ومحلّها وسطها، ومنها: بعض جموع التكسير، وهي تتعلق بالبنية ككلّ، ومنها أواخرها.

ثانياً: للتثنية تأثيرٌ على آخر الاسم المقصور، فنقلب ياءً إذا كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة وأصلها الياء، أو كانت ثالثة مجهولة الأصل وأمليت، في حين تقلب واواً إذا كانت ثالثة وأصلها الواو، أو كانت ثالثة مجهولة الأصل، ولم تمل.

ثالثاً: عند جمع المقصور جمع مذكر سالم فإنه تحذف لامه سواءً أكان أصلها الياء أم الواو، وسواءً أكانت للتانيث أم لغيره مع بقاء فتح ما قبل لامه المحذوفة فيما كانت ألفه منقلبة عن أصل عند البصريين، في حين يقلبها الكوفيون ضمّة فيما كانت ألف زائدة إضافةً إلى فتحه، كما أنّ لجمع المقصور بالألف والتاء تأثيراً على آخره، حيث تردّ لامه لأصلها.

رابعاً: للتثنية تأثيرٌ على آخر الاسم الممدود ممّا كانت همزته للتانيث بقلبها واواً، في حين يجوز قلبها واواً، أو إبقاؤها فيما كانت همزته منقلبة عن

أصل، كما أن للجمع بنوعيه تأثيراً على آخر الاسم الممدود ، حيث يكون له مجموعاً بالواو والنون، أو بالألف والتاء من التغيير أو عدمه، ما يكون له إذا نُني، إلا ما استثنى.

خامساً: للتثنية تأثيرٌ على آخر الاسم المنقوص المنون الذي يقدر الإعراب على حرفه الأخير رفعاً وجرّاً، بردّ لامه؛ لزوال التنوين، ولحاق علامتي الإعراب، كما أن له تأثيراً على آخره عند جمعه جمعاً سالماً لمذكّر بحذف لامه مع ضمّ ما قبلها رفعاً ، أو حذفها مع كسر ما قبلها نصباً وجرّاً، في حين تردّ لامه المحذوفة لأجل التنوين عند جمعه بالألف والتاء.

سادساً: للتصغير تأثيرٌ على آخر الاسم المقصور الثلاثي، هذا التأثير قد يكون أحادياً بردّ ألفه إلى أصلها إذا كانت ألفه منقلبةً عن ياء، ثم إدغامها في ياء التصغير، وقد يكون تأثيره ثنائياً إذا كانت ألفه منقلبةً عن واو، وذلك بردّها إلى أصلها ثم قلبها ياءً، ثم إدغامها في ياء التصغير، وقلب تاء التانيث؛ لأنه مؤنث ثلاثي خالياً منها عند التصغير.

سابعاً: للتصغير تأثيرٌ على آخر الاسم المقصور الرباعي بحذف ألفه وجوباً إن لم يسبق آخره بمدة، في حين يجوز حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التانيث، والعكس إن سبق آخره بمدة، و أبو عمر يعوّض بتاء التانيث في آخره عند حذف ألف التانيث ، وإبقاء المدة الزائدة.

ثامناً: للتصغير أثره على آخر الاسم الشببيه بالصحيح ممّا آخره واو ، حيث تجتمع مع ياء التصغير، فتقلب الواو ياءً، وتدغم في ياء التصغير، ثم تلحق آخره تاء التانيث؛ لأنه قبل التصغير كان ثلاثياً مؤنثاً عارياً منها.

تاسعاً: للنسب أثره على آخر الاسم المقصور ممّا ألفه ثالثة، حيث تقلب واو، سواءً أكان أصلها الياء أم الواو، كما أن لها أثرها على آخر الاسم المقصور ممّا ألفه رابعة، وتحرك ثانيه بحذف آخره عند النسب استثقلاً، كما أن لها أثرها بالقلب واو-وهو الأجود-أو بالحذف، أو بالقلب واوًا وزيادة ألف قبلها إن كانت لغير التانيث(منقلبة عن أصل)، فإن كانت زائدةً للتانيث فالأجود الحذف، أو القلب واوًا، أو القلب واوًا وزيادة ألف قبلها، وإن كانت زائدةً للإحاق فالأجود الحذف، أو القلب مع زيادة ألف قبلها، ويرجح القلب على

الحذف في الألف أصلية، والحذف على القلب في التي للإلحاق، ويرجع القلب في التي للإلحاق عنه في التي للتأنيث.

عاشرة: للنسب أثره على آخر (كلتا) من المقصور مما ألفه رابعة، وثانيه ساكن مسمّى به، فيحذف سيبويه التاء، ثم يعاملها معاملة المقصور الثلاثي، مع فتح ثانيه كمذكّره (كلا)، في حين ينسب إليه الجرمي بقلب ألفه - التي هي لامّ عنده - وواو، مع سكون ثانيه.

حادى عشر: للنسب أثره على آخر الاسم المقصور مما زادت ألفه على أربعة أحرف، حيث تحذف ألفه.

ثاني عشر: للنسب أثره على آخر الاسم الممدود ذى الهمزة المنقلبة عن أصل حيث يجوز فيها قلبها وواو، وهذا هو التغيير إضافة إلى بقائها دون قلب.

ثالث عشر: للنسب تأثيره على آخر الاسم الشبيه بالصحيح مما لامه ياءً مختوماً بتاء التأنيث، عند غير الخليل وسيبويه - اللذين يعلمانه في النسب معاملة مذكّرة بحذف تانه فقط حيث يحذف يونس تاءه، ثم يقلب لامه (الياء) وواو، ويفتح ما قبلها، كالمنقوص الثلاثي عند النسب إليه.

رابع عشر: للنسب تأثير على الاسم المختوم بياء مشددة، وإن كانت بعد حرف واحد فتح ثانيه، وعومل معاملة المقصور الثلاثي، فترد ياؤه الثانية وواو لو كان أصلها الواو، وتقلب وواو لو كان أصلها الياء، وإن كانت بعد حرفين حذفت منه الياء الزائدة، وأبدل من المتبقية وواو قبل ياء النسب، وإن كانت بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، فإما أن تحذف الأولى الزائدة، وتقلب الثانية وواو، مع فتح ما قبلها، وإما أن تحذفها معاً.

خامس عشر: للإضافة إلى الضمير، والاتصال بتاء التأنيث، والإضافة إلى (ما) لاستفهامية تأثير واحد على آخر الاسم المقصور حيث تبدل من ألفه اللينة ألف ساكنة، وهو تغيير شكلي كتابي، لا لفظي.

سادس عشر: أن الشبيه الصحيح تحذف لامه بعد كسر عينه، ويعلّ إعلال (قاضٍ)، عند جمعه على (أفعل) من جموع القلة.

سابع عشر: أن لام المقصور و المنقوص والشبيه بالصحيح واويّات اللّام المجموعات على (فُعُول) تقلب ياءً، ثم تدغم في واو (فُعُول) بعد قلبها ياءً .

ثامن عشر: أن لام المقصور يائي اللّام ترد لأصلها عند جمعه على (فِتِيّة)، وعلى (فُعَلان) نظرًا لوجود الكسرة قبل الألف، كما أنه ليس في فتح اللّام من جمع المقصور على (فُعَالِي) تغيير بالجمع، وإنما التغيير بكسرها لما يترتب عليه من قلب ألف التانيث المقصورة ياءً؛ لانكسار ما قبلها.

تاسع عشر: أن ألفي التانيث تحذفان من الممدود عند جمعه على (فُعَل)، وتبقى الكلمة بعد حذفهما على ثلاثة أحرف، كما أن في فتح اللّام عند جمع الممدود على (فُعَالِي) تغيير بحذف ألف التانيث الأولى وقلب الثانية ألفًا لينة، وفي حين يكون التغيير عند جمعه على (فُعَالِي) بحذف ألف التانيث الأولى وقلب الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، كما أن في جمع الممدود على (فواعل) حذف لألفي التانيث، وزيادة الواو، وألف الجمع على بنية الكلمة.

عشرون: أن لام المنقوص تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها عند جمعه على (فُعَل)، في حين تقلب همزة لتظرفها إثر ألف زائدة عند جمعه على (فُعَلَاء).

وبعد،،،،

قتلك كانت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، أسأل الله - تعالى - أن أكون قد وفقت في استخلاصها، كما أسأله - سبحانه - أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعصمني من الذلل في القول والعمل، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الباحثة

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الأدب:

- ١- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. عبد الله بن محمد بن السيد البَطِّيوسِي. المحقق:
الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد. الناشر: مطبعة دار الكتب
المصرية بالقاهرة عام النشر: ١٩٩٦ م.
- ٢- معجم ديوان الأدب. إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: دكتور أحمد
مختار عمر. مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس. طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة
والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.
- ٣- المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي. تحقيق وشرح: أحمد محمد
شاكرو عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار المعارف - القاهرة. الطبعة: السادسة.

ثالثاً: أصول اللغة:

- ١- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية. عبد العليم إبراهيم. الناشر: مكتبة غريب، مصر.
- ٢- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي. الناشر:
عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية. الطبعة: الأولى،
١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٣- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. الحسن بن محمد بن الحسن.
تحقيق عديدين، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة ١٩٧٩ م. الناشر: مطبعة دار
الكتب، القاهرة.
- ٤- جمهرة اللغة. محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. المحقق: رمزي منير بعلبكي. الناشر:
دار العلم للملايين - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.
- ٥- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة:
الرابعة.
- ٦- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى. جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن
عبدالهادي المعروف بـ «ابن المبرد». المحقق: رضوان مختار بن غريبة. الناشر: دار

- المجتمع للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. نشوان بن سعيد الحميري اليمني. المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله. الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية). الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٨- الغريب المصنف. القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي. المحقق: صفوان عدنان داوودي. الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٩- قواعد الإملاء. عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩٣ م.
- ١٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١١- المطالع النصري للمطابع المصرية في الأصول الخطية. نصر أبو الوفاء بن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني. تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود. الناشر: مكتبة السنة، القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.
- ١٢- مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

رأياً: البلاغة

- أساس البلاغة. المؤلف: محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

خامساً: التفسير:

- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الملقب بفخر الدين الرازي. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

سادساً: المحدث:

- ١- سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستاني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
- ٢- سنن الترمذي (الجامع الكبير). محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت. الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة النشر ١٩٩٨ م.
- ٣- السنن الصغرى للنسائي = المجتبى من السنن. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. الطبعة الثانية ٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم). مسلم بن الحجاج. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار. المحقق: عديدون. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى.
- ٦- مسند ابن حنبل. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
- ٧- المصنف. عبد الرزاق بن همام بن نافع. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المجلس العلمي - الهند. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

سابعاً: المعاجم:

- ١- تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق، الملقب بمرتضى، الزبيدي. المحقق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.

- ٢-الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية. إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الرابعة ٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- ٣-العين. الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ٤-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٥-لسان العرب. محمد بن مكرم بن علي بن منظور. الناشر: دار صادر - بيروت. ط ٣ هـ ١٤١٤.
- ٦-المحكم والمحيط الأعظم. علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
- ٧-معجم البلدان. ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. الناشر: دار صادر بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٥ م.
- ٨-معجم اللغة العربية المعاصرة. د أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرين. الناشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٩-المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار). الناشر: دار الدعوة.
- ١٠-المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومي. المكتبة العلمية.
- ١١-المنجد في اللغة. علي بن الحسن الهنائي الملقب بـ «كراع النمل». تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي. الناشر: عالم الكتب، القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.
- ١٢-موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. محمد بن علي بن محمد حامد بن محمد صابر التهانوي. تحقيق: د. علي دحروج. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون بيروت. الطبعة ١٩٩٦ م.

ثامناً للنحو:

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان. مراجعة د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي القاهرة ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي. الناشر: أضواء السلف - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٣- أسرار العربية. عبد الرحمن عبيد الله الأنباري. تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٤- الأصول في النحو. محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج. المحقق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة لبنان بيروت.
- ٥- ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، المعروف بابن مالك. دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدرة. الناشر: دار التعاون. الناشر: دار عمار الأردن، دار الجيل - بيروت. عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٦- الانتصار لسبويه على المبرد. أحمد بن محمد بن ولاد. دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٨- إيجاز التعريف في علم التصريف. محمد بن عبد الله بن مالك. المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٩- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب عثمان بن عمر. تحقيق وتقديم د. إبراهيم محمد عبدالله. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. ط ٥ - ٢٠٠٥ م.
- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين بن هشام الأنصاري. ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- ١١- البديع في علم العربية. مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم ابن الأثير. تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة لسعودية. الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.
- ١٢- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي تحقيق د. حسن هندأوى. دار القلم دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- ١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك في النحو. جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١ - ١٣٨٧ هـ - ٩٦٧ م.
- ١٤- التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي للشيخ خالد الأزهرى. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٥- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق د. عوض بن أحمد الفوزى. جامعة الملك سعود. ١٤١٤ هـ ٩٩٠ م.
- ١٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني. تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى. الناشر: بدون ط. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٧- توجيه اللمع. أحمد بن الحسين بن الخباز. شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني. دراسة وتحقيق د/ فايز زكي محمد دياب. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الترجمة. ط (١). ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي. شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي. ط ١ - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٩- الجنى الدانى في حروف المعانى. حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي. تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.

- ٢٠- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى.
أبو العرفان محمد بن علي الصبان. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان. الطبعة:
الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١- دليل الطالبين لكلام النحويين. مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي. الناشر:
إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت. عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٢- رسالة منازل الحروف. علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن
الرماني. المحقق: إبراهيم السامرائي. الناشر: دار الفكر - عمان.
- ٢٣- الشافية في علمي التصريف والخط. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف
بابن الحاجب. تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر. الناشر: مكتبة الآداب
القاهرة. الطبعة: الأولى ٢٠١٠ م.
- ٢٤- شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر بن عمر البغدادي. المحقق: عبد العزيز رباح -
أحمد يوسف دقاق. الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت.
- ٢٥- شرح الأزهرية. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرية
بالوقاد. الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- ٢٦- شرح الأشموني. علي بن محمد بن عيسى الأشموني. الناشر: دار الكتب العلمية
بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢٧- شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة». عمر بن مظفر
ابن الوردى. تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن علي الشلال. الناشر: مكتبة الرشد،
الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٢٨- شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوى، د. محمد بدوى
المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١. ١٤١٠ هـ ١٩٩١ م.
- ٢٩- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». محمد بن يوسف ابن
أحمد، محب الدين الحلبي بناظر الجيش. دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر
وآخرون. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

- ٣٠- شرح التعريف بضروري التصريف. ابن إياز. تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣١- شرح شافية ابن الحاجب. حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين. تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. الناشر: مكتبة الثقافة، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٢- شرح شافية ابن الحاجب. محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي. مع شرح شواهد. عبد القادر البغدادي. حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن. محمد الزفزاف. محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٣٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع سوريا.
- ٣٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري. المحقق: نواف بن جزاء الحارثي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٥- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري». محمد بن محمد حسن شراب. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.
- ٣٧- شرح الفواكة الجنية على متممة الأجرومية. محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب الرعيني. جمال الدين بن أحمد الفاكهي. تحقيق: محمود نصار. منشورات محمد علي بيضون. طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٨- شرح الكافية الشافية. جمال الدين ابن مالك. تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.

- ٣٩- شرح كتاب الحدود في النحو. عبد الله بن أحمد الفاكهي. المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري. الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٠- شرح كتاب سيبويه. الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.
- ٤١- شرح المفصل. علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٢- شرح المقدمة المحسبة. طاهر بن أحمد بن بابشاذ. المحقق: خالد عبد الكريم. الناشر: المطبعة العصرية - الكويت. الطبعة: الأولى ١٩٧٧ م.
- ٤٣- شرح المكودي على الألفية من علمي الصرف والنحو. عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي. المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان. عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٤٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين بن جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١ - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٥- شذا العرف في فن الصرف. أحمد بن محمد الحملاوي. المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. الناشر: مكتبة الرشد الرياض.
- ٤٦- الغدة في إعراب الغدة. عبد الله محمد بن فرحون المدني. تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث. الناشر: دار الإمام البخاري - الدوحة.
- ٤٧- علل النحو. محمد بن عبد الله الوراق. المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش. الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤٨- عمدة الكتاب. أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر النَّحَّاس. المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي. الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- ٤٩-فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية. الحازمي محمد بن أب القلاوي الشنقيطي.
أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.الناشر: مكتبة الأسد، مكة المكرمة الطبعة:
الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٥٠-الفصول المفيدة في الواو المزيدة. صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله
الدمشقي العلاني.المحقق: حسن موسى الشاعر.الناشر: دار البشير - عمان.
الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
- ٥١-الكتاب. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.شرح وتحقيق عبد السلام هارون
دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.
- ٥٢-الكناش في فنى النحو والصرف. للملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي. تحقيق د
/على الكبيسي ، د. صبرى إبراهيم ، أ. د عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات
الإنسانية الدوحة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
- ٥٣-اللباب في علل البناء والإعراب.أبو البقاء عبد الرحمن بن الحسين العكبرى.تحقيق
غازى طليمات. دار الفكر المعاصر بيروت لبنان- دار الفكر دمشق سورية. ط١-
١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- ٥٤-اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل.
محمد علي السراج. مراجعة: خير الدين شمسي باشا.الناشر: دار الفكر - دمشق.
الطبعة: الأولى.٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٥٥-ضياء السالك إلى أوضح المسالك. محمد عبد العزيز النجار.الناشر: مؤسسة
الرسالة.الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٥٦- عمدة الكتاب. أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر النَّحَّاس.المحقق:
بسام عبد الوهاب الجابي.الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة
والنشر.الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- ٥٧-اللمحة في شرح الملحمة. محمد بن حسن بن سباع ، المعروف بابن الصائغ.المحقق:
إبراهيم بن سالم الصاعدي.الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة
المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م.

- ٥٨- اللع في العربية. أبو الفتح عثمان بن جنى. المحقق: فائز فارس. الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ٥٩- المرتجل في شرح الجمل. عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب. تحقيق ودراسة: علي حيدر. الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٦٠- المحرر في النحو. عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. ط ٢. ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٦١- المسائل العسكرية في النحو العربي. أبو علي الفارسي. المحقق: د. علي جابر المنصوري. الناشر الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان - الأردن. عام النشر: ٢٠٠٢ م.
- ٦٢- المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل. المحقق: د. محمد كامل بركات. الناشر دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة. الطبعة: الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٤٠٥ هـ.
- ٦٣- المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام. المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر - دمشق. الطبعة السادسة ١٩٨٥ م.
- ٦٥- المفتاح في الصرف. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني. حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمّد، كلية الآداب - جامعة اليرموك إربد عمان. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٦٦- المفصل في صنعة الإعراب. محمود بن عمر الزمخشري. المحقق: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م.
- ٦٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي. المحقق: مجموعة محققين. الناشر: معهد البحوث العلمية

- وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٦٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٦٩- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي. عبد القاهر الجرجاني. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. دار المجلد العربي.
- ٧٠- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٧١- المقدمة الجزولية في النحو. عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي. المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: د حامد أحمد نيل ، د فتحي محمد أحمد جمعة. طبع ونشر: مطبعة أم القرى. جمع تصويري: دار الغد العربي.
- ٧٢- المقرب ومعه مثل المقرب. علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور. تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٧٣- ملحّة الإعراب. القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري. الناشر: دار السلام - القاهرة/ مصر. الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٧٤- الممتع الكبير في التصريف. علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور. الناشر: مكتبة لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
- ٧٥- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف أبو عثمان المازني. أبو الفتح عثمان بن جني. الناشر: دار إحياء التراث القديم. الطبعة: الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٧٦- النحو الوافي. د عباس حسن. طبعة دار المعارف القاهرة.
- ٧٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد الحميد داوي. الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.